

ياعمال العالم، وياأييتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تليفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

محافظة دمشق تعلن حرب الإخلاءات والهدم على الفقراء..

أهالي «مزرعة نصري» في حي «جوبر» الضحية التالية!



ص 6 - 7

الكهرباء بين

السياسة والاقتصاد

أكدت أزمة الكهرباء أن حكومة لا تتمتع بعقلية مواجهة بالمعنى العملي مع المخططات المعادية لسورية، لاتستطيع إلا أن تزيد الأمور تعقيداً في تحقيق متطلبات المواجهة.

وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الأخيرة التي كشف فيها لأول مرة عما أسماه الأسباب الحقيقية والكامنة لانقطاعات التيار الكهربائي المتكررة في سورية، واصفا إياها بالسياسية، لتنتقل النقاش حول هذه الأزمة إلى مستوى آخر.

المسؤولون حتى هذا التصريح أبقوا الموضوع في الإطار الفني البحت، وجاء رئيس مجلس الوزراء ليثبت لنا «بالعربي الفصيح» أن هنالك علاقة مباشرة بين الكهرباء والسياسة، رغم أننا كنا نعرف مسبقاً أن هنالك علاقة بين الكهرباء والاقتصاد، وكذلك بين الاقتصاد والسياسة، وكنا نستنتج دون أرضية معلومات كافية أن هنالك حتما علاقة مابين الكهرباء والسياسة.

ولكن السؤال الكبير الذي يطوف على السطح نتيجة لهذه التصريحات هو: لماذا سلمنا رفبتنا كهربائياً لشركات معروفة علاقاتها بالأوساط الحاكمة الغربية مثل: جنرال إلكتريك، وميستوبيشي، وألستون، وتحديداً سيمنس.

لماذا لم نحسبها بشكل صحيح منذ البداية؟؟ وإذا كنا نريد لسورية أن تكون عصبية من الداخل على العدو من الخارج، هل نتساهل بهذه البساطة مع قضيته تمس بنهاية المطاف أمننا الوطني؟؟ نوافق رئيس مجلس الوزراء أن سبب المشكلة الحقيقي هو سياسي في نهاية المطاف، ولكن هذا السبب السياسي له وجه آخر لم يجر التطرق له حينما تم التركيز على السبب السياسي الخارجي، وهو: الداخلي.

هل تسللت هذه الشركات إلى كهر باننا بشكل خفي؟؟ هل لم يكن أصحاب القرار يعلمون أن هذه الشركات يمكن أن تتحول إلى ورقة ضغط داخلية لإضعاف المناعة ودرجة الصمود؟؟ للإجابة على هذه الأسئلة لابد من العودة إلى الوراء قليلاً، والحديث ببعض التفاصيل.

إن الفرار الفني «البريء» باعتماد العنفات الغازية في محطات الناصرية «١٥٠ ميغاوات» زيزون «١٥٠ ميغاوات» دير علي «٧٥٠ ميغاوات» بحجة أن مردودها عال في ظل انخفاض إنتاج النفط اللاحق، قد وضعنا عمليا بين فكي الوحش، فهذه العنفات الغازية تحتكر إنتاجها أربع شركات احتكارية عالمية فقط، هي تحديداً جنرال إلكتريك، ألستون، ميتسوبيشي وسيمنس، التي لم يبق في ميداننا منها إلا الأخيرة، وهي سيمنس، والأرجح بسبب الاتفاقات السرية التي تجرى عادة بين هذه الشركات لتقاسم الأسواق، واستطاعت هذه الشركة أن تثبت مواقعها في سوقنا بعد أن صرفت حسب معلومات موثوقة مبلغ ٨٠ مليون يورو كي لا تدرج في القائمة السوداء لمقاطعة إسرائيل.

والأنكى من ذلك أنه يتبين اليوم بعد التمهيص، أن الدراسات لم تثبت بعد أن إنتاجنا من الغاز سيكون كافياً لإدارة هذه المحطات! إذا هذا الفرار الفني «البريء» باعتماد العنفات الغازية، أوصلنا إلى ماوصلنا إليه، وهذا القرار لم يكن خارجياً، بل كان داخلياً، وهكذا يتبين أن الخارج كي يمر، بحاجة لأحد من الداخل، ولايهم هنا إن كان هذا الداخل يرتكب هكذا غلط عن عمد أو غير عمد.

فإن ارتكبه عمداً، فهذا يعني أنه متواطئ سياسياً مع الخارج، وإن ارتكبه عن غير عمد، فهذا يعني أنه متواطئ ماليا ومصليحاً مع الخارج على أرضية الفساد، و«هبش» المال العام. والأمران أحلاهما مر، والنتيجة واحدة.

ولو كان المسؤولون في الحكومة يفكرون بعقلية المواجهة في صيانة القرار الوطني وحمايته ودرء الضغوط على البلاد لقاموا بالتالي:

– تنويع مصادر الوقود لتغذية المحطات الكهربائية.

– زيادة وتسريع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة: «شمس – رياح»..

– تنويع المصادر الخارجية لتأمين التجهيزات الكهربائية وحواملها، وكسر دائرة الغرب عبر الخروج إلى الصين وروسيا والهند وإيران التي تتوفر فيها التكنولوجيا الضرورية، والاعتماد أكثر على تلك الدول القادرة أكثر على مواجهة الضغوطات الغربية.

إن الوضع السيئ لإنتاجنا الكهربائي يبرده البعض كما قلنا سابقاً: مدخلا «لفوضى كهربائية خلاقة»، بالإضافة إلى إضعافها لمناعتنا تريد خلق الأرضية الموضوعية لفتح قطاع استراتيجي مثل الكهرباء للخصخصة.

إن المصلحة الوطنية العليا تتطلب انعطافاً جذرياً في عقلية التعامل مع القضايا الاقتصادية، فالتجربة العملية أثبتت أنها يمكن أن تكون الخاصرة الرخوة التي تُوَجَّه إلينا بالضربات عبرها، وهذا الأمر لن يتحقق إلا بتنظيف الداخل، وهذا يتطلب حكومة مواجهة، أي حكومة بعقلية مواجهة، مما سيجعل الأمر أقل إيلاماً وأكثر فعالية في المواجهة السياسية، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■ ■

التقاعد المبكر تسريح جماعي للعمال 2

حول تصريحات رئيس هيئة تخطيط الدولة..

الرداوي ضد الرداوي 5

المقاومة العراقية.. حيوية متجددة

يكاد الغزاة الأمريكيون أن يصابوا بالجنون لتصاعد خسائرهم المادية والبشرية في العراق، رغم كل الإجراءات والخطط الأمنية وعمليات الدهم والحصار والتجويع الإجرامية التي ينفذها مرتزقتهم بشكل مستمر لخنق المقاومة. وبعد الأسبوع الأول من آب الجاري من أكثر الأسابيع إيلاماً لهم ولقواتهم المعتدية حيث سقط فيه ٢٠ قتيلاً على الأقل وعدد كبير من الجرحى، وتأتي هذه الحصيلة بعد تراجع محصلة قتلاهم الشهر الفائت، وهذا مؤشر واضح على إعادة المقاومة تنظيم صفوفها، لتبدو كما كانت منذ بدء الاحتلال، أكثر قوة وفعالية.

ومن المرجح أن يثير تصاعد القتلى جدلاً ساخناً في الولايات المتحدة بشأن مدى التقدم الذي أحرزته الإدارة الأمريكية في تهدئة الأوضاع في العراق واجتثاث ما تسميه ب«المسلحين»، قبيل التقرير الرئيسي المتوقع رفعه إلى الكونغرس في أيلول القادم.

وكان تموز الفائت قد شهد تراجعاً في محصلة القتلى الأمريكيين بـ٧ قتيلاً، وهي الأدنى منذ تشرين الثاني العام الماضي، حيث لقي ٧٠ جندياً أمريكياً مصرعهم، وجميع هذه الأرقام وفق الإحصاءات الأمريكية التي تؤكد معظم وسائل الإعلام غير الخاضعة للهيمنة الأمريكية – الصهيونية، أنها غير دقيقة، ولا تعكس حقيقة ما يجري فعليا على الأرض..

وبلغ عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا خلال الفترة من الممتدة من نيسان إلى حزيران ٢٠٠٧ أكثر من مائة قتيل شهرياً، بسبب تصاعد المواجهات الميدانية بين المحتلين وعناصر المقاومة المسلحة في كافة أنحاء العراق، على الرغم من ارتفاع عدد القوات الأمريكية إلى أعلى مستوياتها ..

ويتزامن التصاعد مع إعلان قيادات الجيش الأمريكي أن معظم الهجمات ضد قواته نفذتها «مليشيات مدعومة من إيران»، إثر تحجيم «العناصر المسلحة» الأخرى. ورجحت قيادات عسكرية أمريكية أن تستتب «العناصر المسلحة في العراق» تقرير أيلول بتصعيد عملياتها أكثر فأكثر.

وسيحوي التقرير على تقديرات عسكرية ودبلوماسية، عالية المستوى، للإستراتيجيات الأمريكية المتبعة في العراق ومعالجة القصور ووضع خطط مستقبلية.

هذا وقد تفاوتت أعداد القتلى الأمريكيين الذين سقطوا في العراق خلال الأيام الثلاثة الماضية، بحسب البيانات الصادرة عن الجيش الأمريكي، غير أن الحصيلة لمعد القتلى الذين سقطوا خلال الأسبوع الأول من آب الحالي ارتفع إلى ٢٠ قتيلاً، فيما ارتفع إجمالي عدد القتلى منذ بدء الحرب على العراق في آذار عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦٧٨ قتيلاً، وهذا كله وفق الإحصاءات الأمريكية.. ■ ■

مصر.. من لا يملك خبره لا يملك لإرادته.. 8

انتخابات لبنان الفرعية:

انزياح المزاج الشعبي نحو إرادة الانتصار 9

.. ورجعت حليلة!!

بفخر واعتزاز، تؤكد مصادر المؤسسة العامة للدواجن، أنها نفذت خلال العام الحالي ما يقارب من ٩٢٪ من خططها في مجال التصدير، أي ما تعادل قيمته حتى تاريخه ٢١٢/ ألف يورو، من أصل ٥٠٠/ ألف يورو. هذه الخطة التي استفادت منها دول الجوار، والتجار الذين صدروا لها منتوجاتنا، وحرموا منها المواطن الذي هو بأشد الحاجة إلى سلعة كهذه تعتبر مادة أساسية في السلة المعيشية للمجتمع السوري. وبسبب التصدير ارتفع سعر الفروج وبيض المائدة بشكل فادح، مما سبب عبثاً على كاهل المواطن، حيث بلغ سعر كغ الفروج الحي ٩٠/ ل.س وأكثر، وسعر كغ المذبوح والمنظف ٩٥/ل.س. وسعر الفروج المشوي أو البروستد الذي لا يتجاوز وزنه ١ كغ، بلغ ٢٥٠/ ل.س، في حين بلغ سعر صحن البيض ١٢٥/ ل.س.

ارتفاع سعر هذه المادة أدى تلقائياً إلى رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأخرى بالعدوى، حيث نجد الخضار والفواكه في موسمها بأسعار جنونية لم نعهدها في السنوات السابقة، إذ لم ينزل سعر كغ الخيار عن ١٧/ ل.س، والبندورة عن ١٠/ ل.س، والليمون الحامض عن ٦٥/ ل.س، والتين والعنب والدراق عن ٤٠/ل.س وما فوق.

أما الحليب ومشتقاته فقد أصيبت بالعدوى أيضاً، حيث ارتفع سعر كغ الحليب إلى ٢٥/ ل.س، ليرتفع معه تلقائياً كغ اللبن إلى ٣٠/ ل.س. والجبن البلدي إلى ١١٠/ل.س بعد أن كان ٨٠/ل.س.

كل هذا الجنون بالأسعار والحكومة تتفرج، أو ربما نظلمها إذا قلنا: تتفرج، لأنها تشارك عملياً في رفع الأسعار، بموافقتها على تصدير منتوجاتنا الأساسية، وحرمان المواطن منها قبل إشباع السوق الداخلية، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى، وهي الأخطر، فيبدو أن فريقاً نافذاً في البلاد، ما إن سمع بزيادة الأجور التي وعد بها رئيس الجمهورية في خطابه الأخير، حتى قرر ابتلاع هذه الزيادة الموعودة قبل إقرارها عبر رفع استياقي لأسعار المواد الأساسية، وبالتالي فإن الحكومة بذلك تعود لممارسة هوايتها التاريخية التي أرهقت الناس طوال عقود، لينطبق عليها بحق قول المثل الشعبي: (رجعت حليلة لعادتها القديمة!!).

فإلى متى ستبقى سياسات الحكومة تخدم مصالح الشرائح المستفيدة من قوانين الاستيراد والتصدير، وتتجاهل مصلحة المواطن في العيش الكريم، دون منغصات يومية تتسبب له بقلق دائم تجاه حاضره ومستقبله وكرامته ولقمة عيشه؟؟

ثمة ارتفاعات مفاجئة في كل شيء... ارتفاع في الضغط، ارتفاع في درجات الحرارة، ارتفاع في الأسعار، ارتفاع في عدد ساعات التقنين، ارتفاع في منسوب أزومات النقل والمرور والماء والكهرباء والهواء والدواء، ولا انخفاض يمكن الوقوف عنده إلا في قيمة المواطن وقوة الأجور، هذه التي تآكلت قبل مجرد التفكير في زيادتها أو رفعها. ■ ■

التقاعد المبكر.. تسريح جماعي للعمال



عملها، بالإضافة إلى خسائر مالية كبيرة من أموال التأمينات، قدّرها مدير عام التأمينات الاجتماعية بـ(١٠٠ مليار ل.س) خلال خمس سنوات، وخسارة الحركة النقابية لموارد هامة من اشتراكات العمال في القطاع العام...الخ.

إن الحل الحقيقي ليس فيما طُرح في التقاعد المبكر، بل في زيادة دور الدولة بما يليبي المصالح الوطنية للشعب السوري، ومنها زيادة الاستثمار الحكومي، في مشاريع إنتاجية مدروسة ومتكاملة مع بعضها البعض، تستطيع امتصاص جزء مهم من البطالة. وكذلك تستطيع أن تشغّل اليد العاملة المُسمّاة (بالفائضة)، وفق خطط إنتاجية حقيقية، تعكس فائدتها على الاقتصاد الوطني، وعلى تحسين المستوى المعيشي للطبقة العاملة.

هذا أولاً، وثانياً مكافحة الفساد بكل أشكاله وألوانه، وخاصة الكبير منه الذي يجري من خلاله نهب الموارد الضرورية لعمليات الاستثمار الحكومية، التي ستؤدّي، في حال توفرها حتماً، إلى تحقيق نمو ينعكس على الطبقات الشعبية الفقيرة، التي تترنح تحت ضغط حاجاتها الأساسية، والتي لا تستطيع تأمينها بسبب غلاء الأسعار الذي يأكل الأخضر واليابس.

■ ■

ذاته داخل التنظيم النقابي ومنظّماته القاعدية لفضح سياسات الحكومة وقادة الاتحاد الرسمي والنقابات العامة المنحازة لمصالح الرأسماليين.

إن هذه المرحلة الانتقالية تمهد في النهاية إلى تشكيل نقابات عمالية حقيقية ديمقراطية وحرّة يشكّلها العمال بأنفسهم دون تدخل أي جهات إدارية أو أمنية أو حزبية ويديرها العمال بشكل ديمقراطي لخدمة مصالحهم وبذلك تصبح رافعة حقيقية تؤكد على تضامن العمال ووعيهم بأنفسهم كطبقة قادرة على صنع التغيير عند التحامها بالقوى الاشتراكية التي تسعى إلى التغيير الشامل لكل أوجه الحياة في مصر.

وفى هذا السياق فإن حزينا يحذر بعض العناصر الاشتراكية من التعجل أو الانفراد بقرارات قد تؤثر سلباً على نضال العمال والقوى الاشتراكية.

■ **عن جريدة «الاتصان»**

سعراً أقل لتأمين أعلى ما يمكن من الأرباح. هذا في حال قبل أرباب العمل والشركات الاستثمارية، شراء كل كمية البضاعة المعروضة (قوة العمل)، وهذا ما لا يمكن تحقيقه، لأن اتجاهات الاستثمار الأساسية هي باتجاه المضاربات العقارية والمشاريع السياحية، التي لا تتطلب أيد عاملة كثيرة. وبالتالي فإن أزمة البطالة التي يمكن حلّها كما يدعون:(عن طريق إقرار قانون التقاعد المبكر)، ستتفاقم أزمة البطالة، والتجربة المصرية قريبة منّا، حيث طبقت الحكومة المصرية قانون التقاعد المبكر، فكان من نتائجه زيادة العاطلين عن العمل لما يقارب المليونى عامل، وهذا يعني زيادة بؤر التوتر الاجتماعية التي يشهدها المجتمع المصري.

إن البحث عن حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بالدعوة إلى تسريحات كبيرة للعمال، وفق قانون التقاعد المبكر، كمن يبحث عن إبرة في كومة كبيرة من القش، خاصة وأن الحكومة، عبر برنامجها الإصلاحي التجريبي، لم تستطع إيجاد حلول حقيقية، تُخرج القطاع العام من حالته الراهنة، التي تزيدها الحكومة تفاقمًا، بإجراءاتها المختلفة، بل تركته ليواجه مصيره الذي يرسمه له أعداؤه، فكيف إذا طبقت قانون التقاعد المبكر، الذي سيفرغ المصانع والمواقع الإنتاجية، من خيرة الكوادر التي اكتسبت خبرة خلال سنوات

أخذت الصحافة الرسمية بإعادة طرح قانون التقاعد المبكر على صفحاتها، مذكرةً أولي الأمر، ومتسائلة عن الأسباب الكامنة وراء إعادة القانون إلى الأدرج، بعد أن أثار طرحه، منذ عامين، الكثير من الجدل، بين مؤيد له ورافض، وكل له دفعواته التي يبرر بها رفضه أو قبوله، ويبقى السؤال المشروع: ما الهدف من طرح هذا القانون، وما انعكاسات تطبيقه على العمال، وعلى القطاعات الإنتاجية؟؟

الاقتصادية، قال: (إن تطبيق القانون سيساعد الإدارات على التخلص من بعض العمالة غير المنتجة، وتجديد عمالتها، وسيسهّم جزئيًا في حل مشكلة البطالة بنوعيتها).

د.مطانيوس حبيب أشار: (إن التقاعد المبكر لن يسهم في تخفيض البطالة، لأن المتقاعدين سيبحثون عن فرص عمل جديدة بأجور مخفضة). وتابع:(يجب البحث عن حل على جبهتين في آن:

١ - تعديل قانون التقاعد بحيث يسمح بالتقاعد النسبي، بدءاً من بلوغ حد معين من الخدمة، وليكن (١٥) عاماً مثلاً، دون منح أية مزايا إضافية للعاملين الذي يختارون التقاعد المبكر.

٢ - العمل بجدية لمكافحة الفساد).

واضح مما قدمنا من آراء مطروحة، أن الحل عند أصحابها ينطلق من عند العمال، في حل أزمة البطالة التي تتزايد، وتتفاقم مع كل طلعة شمس، باعتبارهم العصا التي تعرقل دولاب التنمية، وتطور الاقتصاد الجديد، وتغيق الأداء الحكومي، في قيادتها لتلك العجلة، لأن وجود العمال، وخاصة الفائضين، يضع الحكومة أمام التزامات اجتماعية، لا تتماشى مع دورها الجديد في التخطيط اللامركزي، الذي يتطلب إعادة هيكلة هذا الدور، وفق آليات اقتصاد السوق وقوانينه، ومن ضمنها قانون العرض والطلب، الذي يخضع له كل شيء، بما في ذلك العمال، باعتبار قوة عملهم سلعة يبيعونها في السوق، والسوق يحدد سعرها بناء على كمية المعروض من السلع، والعرض الكبير للبضاعة يعني سعر أدنى. فعندما يجري تسريح أعداد كبيرة من العمال، وفق هذا القانون، يعني عرضاً أكبر لبضاعتهم، إضافة للمعرض في سوق العمل السنوية، حيث سيدفع أرباب العمل

لقد اتفقت الآراء التي عبرت عن وجهة نظرها بهذا القانون في الصحافة الرسمية، على أهمية إقرار هذا القانون بالسرعة الكلية، لأنه سيساهم بحل جزء من مشكلة البطالة، ودخول دماء جديدة تحمل مؤهلات علمية، يمكن لها أن تطور الإنتاج وتزيد، وكذلك الخلاص من فائض العمالة، حيث يحلّ هذا الفائض، الخسارات التي يتعرض لها القطاع العام، بسبب ما يدفع لهم من رواتب وأجور، مسببين في الوقت نفسه تدني إنتاجية العمل، وتدني مستوى الأداء الحكومي. بالإضافة إلى أن تطبيق القانون يحجر الدولة من الالتزام الاجتماعي بتشغيل طالب العمل دون حاجة إلى خدماته.

إن وراء الأكمة ما وراءها، من إعادة طرح هذا القانون على مجلس الشعب لإقراره، خاصة مع تحسين الامتيازات، كالمزيد من الرشاوى التي تقدم للعمال الراغبين في التقاعد على أساس هذا القانون، وكأن هذا القانون في حال تطبيقه سيكون خشبة الخلاص لأزمة البطالة. وزيادة الإنتاجية، وفائض العمالة، وتطوير الأداء الحكومي، الذي يعرفه هؤلاء العمال، والذي سيتحسن إذا ما أحيلت أعداد كبيرة من العمال على التقاعد.

كل هذا لا بد أن يتماشى مع الدور الجديد للدولة، بانتقالها من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، كما أكد الخبير المالي عبد القادر حصريّة، الذي أضاف:(إن هناك خللاً كبيراً في دور الدولة في الاقتصاد، وهذا يتطلب إعادة هيكلة عدد من المؤسسات الإدارية العامة. لنستطيع القيام بدورها في النظام الاقتصادي الجديد، وبدون ذلك يصعب تصور نجاح عملية الإصلاح الإداري).

عبد اللطيف شعبان، عضو جمعية العلوم

بصراحة



العمال المؤقتون.. مطلب متجدد لتثبيتهم..

مرةً أخرى، تطفو على السطح قضية العمال المؤقتين، وضرورة تثبيتهم، والتي تماطل الحكومة منذ سنوات لإصدار مرسوم تثبيتهم، كما جرى في العام (٢٠٠١)، بالرغم من المطالبات النقابية المتكررة في المؤتمرات، وإرسال المذكرات، والدراسات من الاتحاد العام لنقابات العمال، والتي يقدم فيها وجهة نظره بمسألة التثبيت. لكن، لا حياة لمن تتادي، فكل النداءات ذهبت أدراج الرياح، مع أن تثبيت هؤلاء العمال، الذين مضى على عملهم بأعمال دائمة سنوات طويلة لكن دون تثبيتهم، كما هو واقع الحال في شركة إسمنت طرطوس، حيث يبلغ عدد العمال المؤقتين ما يقارب الـ ٦٠٠ عامل، والذين هم الجزء الأساسي في عملية الإنتاج، مع أن تثبيتهم، لا يكلف الدولة أية أعباء مالية إضافية.

إن البيانات الحكومية السنوية، تؤكد على خطط الحكومة في تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة سنوياً، لكن واقع الحال يقول العكس، حيث تلجأ الكثير من الشركات، والمصانع الحكومية لتشغيل العمال على نظام ثلاثة أشهر ليتم بعدها تسريح العامل، وهذه مدة غير كافية أصلاً ليمكن العامل الجديد من إجادته عمله، لأنها تعتبر فترة تدريب أولية، وبهذه الطريقة يفقد العامل حقه في العمل الذي كفله له الدستور، وكذلك تسبب خسائر مادية تكون عبئاً على الإنتاج بزيادة التكاليف، بسبب تدني إنتاجية العامل الجديد وعدم خبرته الكافية في العمل الإنتاجي.

إن عقلية الحلول المؤقتة التي تدير بها الحكومة قضية اجتماعية واقتصادية هامة، مثل قضية العاطلين عن العمل، هي منسجمة مع توجهاتها بموضوع تطوير القطاع العام، وخاصة الصناعي منه، حيث تجعله يترنح تحت ضغط مشاكله الإنتاجية والمالية، كما هو حاصل في الكثير من الشركات (شركة بردي التي تحتاج إلى الدعم، وإلى زيادة الاستثمار فيها)، لكن تعمل على حل مشكلاتها الإنتاجية كمأ ونوعاً، وكذلك التسويقية، ولكن عوضاً عن ذلك تقول الحكمة (دبروا رأسكم)، لا توجد موارد. في الوقت نفسه فإن الحكومة تراهن على القطاع الخاص للمساهمة في تشغيل اليد العاملة والزامه بـ(٤٠٠ ألف) فرصة عمل سنوياً، كما جاء في جريدة الثورة ٢٠٠٧/٧/٥/٨، حيث عبر ممثلو هذا القطاع عن عدم قدرته على المساهمة الفعالة في امتصاص اليد العاملة من سوق العمل، وكما ذكر غسان الطباع نائب رئيس غرفة صناعة دمشق:(القطاع الخاص غير مؤهل بدرجات متفاوتة لاستيعاب طوابير العاطلين عن العمل).

أما عماد غريواتي رئيس الغرفة فقال:(لكي يساهم القطاع الخاص باستيعاب العمالة، لا بد من قيام صناعات كبيرة، تساهم الدولة في تمويل جزء من رأسمالها...).

إذا الكرة في ملعب الحكومة، فهي القادرة على تأمين فرص العمل، والتخفيف من أزمة البطالة عبر خطط زمنية محددة، وذلك بتشجيع الاستثمار في القطاع الإنتاجي، وزيادة استثماراتها فيه، وتوسيع هذه الاستثمارات في الصناعات المختلفة والمتكاملة التي توفر فرص عمل كبيرة، بعكس ما هو جاري الآن؛ من تشجيع للمضاربات العقارية، والمنشآت السياحية التي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة.

إن اللجوء إلى الحلول المؤقتة لتوفير فرص العمل ليس حلاً، بل سيعمل على تدوير أزمة البطالة من عام لآخر، بينما سيعمل تثبيت العمال المؤقتين والموسميين، على استقرار اليد العاملة مما سينعكس إيجاباً على الإنتاج، وعلى حقوق العمال وهذا هو بيت القصيد... فهل تفعل الحكومة ذلك؟...

■ **عادل ياسين**
adel@kassioun.org

موقف الحزب الشيوعي المصري من...

إعلان ما يسمى بالإتحاد الحر للعمال



فترة انتقالية قبل إعلان تشكيل نقابات موازية أو إتحاد بديل، يتم التحرك فيها لكسب قطاعات واسعة من العمال إلى هذه الفكرة وضرورة اقتناع العمال بتجربتهم الذاتية وأهمية التحرك من خلال منظمات ضاغطة ووسيطه والعمل في الوقت

والاستقلالية هي الأصل والتعددية هي المظهر، فإنه يتفق مع كل القوى الاشتراكية الممثلة في التحالف الاشتراكي في مساندة العمال وانتزاع حقهم في تشكيل منظماتهم النقابية، والاقتراع بأن هذه العملية هي عملية شاقة ونضالية تتطلب

صرح متحدث رسمي باسم الحزب الشيوعي المصري من إن ما أعلن عن تشكيل الاتحاد الحر للعمال، هو مجرد عملية كاريكاتورية وهمية قصد بها إحداث فرقة عمالية، خاصة بعد أن انتفض الأمر ولم يتحرك عامل واحد لتلبية دعوة ممثلي هذا الإتحاد في الوقفة الاحتجاجية التي دعوا إليها في ١٥ محافظة يوم أول مايو!!!.

كما تتصلل عدد من النقابيين الانضمام لهذا الإتحاد الذين زج بأسمائهم من بعض الجرائد، وهذا الأمر يثير الشبهات في نوايا هذه العملية ومن يقف وراءها، خاصة أنها تأتي في وقت ينتفض فيه العمال دفاعا عن حقوقهم واحتجاجا على ممثلي اتحاد العمال الرسمي الذي لا يعبر عن إرادتهم والمنحاز لحكومة الحزب الوطني والرأسماليين الكبار.

والحزب الشيوعي المصري إذ يؤكد على حق العمال في تشكيل منظماتهم النقابية بحرية واستقلالية وديمقراطية، وعلى أن الحرية النقابية

من قرارات المؤتمر الـ٢٤ لاتحاد العام لنقابات العمال

قرار رقم ٢٩/

حول وحدة الحركة النقابية

لأن وحدة الحركة النقابية السورية كانت ولا تزال خطاً أحمر لا يجب مساسه أو تجاوزه، ولأن هذه الوحدة هي إحدى الدعائم الأساسية لوحدة الصف الوطني في سورية، ولأن الضغوطات المختلفة على العمال وحركتهم النقابية لم ولن تتوقف أبداً، ارتأينا في «قاسيون» أن نذكر بأحد أهم قرارات المؤتمر الـ٢٤ لاتحاد العام لنقابات العمال، وهو القرار رقم(٢٩)..

«منذ تأسيس الحركة النقابية السورية في العام ١٩٣٨ وحتى الآن، كانت الوحدة العمالية بالنسبة لجميع العمال والنقابيين السوريين شعاراً وهدفاً لا يعلو عليه شعار أو هدف آخر، ومن أجل هذا الهدف النبيل خاضوا نضالاً لا هوادة فيه ضد الدوائر الاستعمارية التي رأت في وحدة الحركة النقابية السورية عقبة كأداء وحجر عثرة في وجه مساعيها المحمومة للسيطرة على مقدرات شعبنا؛ وكانت الحركة النقابية السورية الموحدة منذ نشأتها، متيقظة وواعية لما يحاك ضد وحدتها، التي هي إلى جانب جيشنا الباسل، سياج منيع في وجه القوى الاستعمارية الصهيونية.

النقابية السورية هي قضية إجماع وطني وطبقي، ولن يسمح لأحد بالتدخل فيها باعتبارها مسألة خيار وطني وسيادة، وهي ما أجمعت عليه جميع فئات وفصائل الشعب العربي السوري على اختلاف انتماءاتها الفكرية والعقائدية، كما تمثل إجماعاً نقابياً عمالياً عربياً أكدته قرارات وتوجهات المنظمة النقابية القومية «الأم» الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب» في جميع مؤتمراته ومجالسه المركزية.

ويهيّب المؤتمر بجميع العمال والنقابيين السوريين والعرب مزيداً من اليقظة والحذر تجاه الدعوات والمؤتمرات المشبوهة المسترة خلف شعارات«نقابية» والرامية إلى زعزعة وتفتيت الموقف النقابي العربي باعتباره كان وما يزال مدخلاً للوحدة القومية المنشودة مطمّح وأمل جميع الكادحين العرب.

فإلى مزيد من اليقظة والتلاحم والوحدة تحت راية الاتحاد العام لنقابات العمال

وعاشت وحدة الطبقة العاملة والحركة النقابية العربية»

■ **دمشق ٢١/١١/٢٠٠٢**

على طريق «وحدة الشيوعيين السوريين»

• **حنين نمر**

الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري

تراءى للكثيرين، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والعسكر الاشتراكي، أن ألوية النصر قد انعقدت نهائياً للرأسمالية، ولن تقوم لأي حزب شيوعي قائمة بعد الآن. وروح البعض لفكرة أن نظرية الاشتراكية العلمية نفسها مصابة بعطب في بنيتها الأساسية، ولا يقتصر الأمر على وجود أخطاء في الممارسة والتطبيق، فما الذي تكشف بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على هذا الانهيار؟...

لقد تلمست الشعوب فيمختلف أرجاء الأرض، أن الرأسمالية، وخاصة في مرحلتها الاحتكارية والعولمية المتوحشة، لا تحمل لها إلا الإفقار المتزايد والحروب والنهب، وهي غير قادرة على حل مشاكل البشرية كما بدأ الفكر الاشتراكي يستعيد جاذبيته لدى جماهير الكادحين في العالم، وأعادت معظم الأحزاب الشيوعية والعمالية والاشتراكية تنظيم صفوفها، وأجرى كثير منها التجديد والمراجعة اللازمتين في برنامج وأساليب عمله، وسجل نجاحات هامة. كما أمكن وقف الزحف العدواني الأمريكي أو التصدي الناجح له في أكثر من بقعة على الأرض ومنها وطننا العربي.

إن الشيوعيين السوريين الذين يتابعون تطورات الوضع في الحركة الشيوعية الدولية ويهمهم إحيائها وإعادة اللحمة إليها وفق الظروف الحالية الملموسة، يعتقدون أن من أولى واجباتهم في هذا المجال، هو إعادة توحيد صفوفهم بالطرق المبدئية والواقعية معاً.

إن نقتت الحركة الشيوعية السورية وانقسامها إلى عدد من الأحزاب والفصائل، قد جلب الكثير من المآسي لها، وتعدى ذلك إلى إلحاق أقدح الأضرار بالحركة الوطنية السورية، وبحركة الجماهير الشعبية نفسها، التي كانت تجد في الشيوعيين أداة نضالية في الدفاع عن مصالحها وأوضاعها المعيشية، وعن حقوقها الديمقراطية.

لقد تدنى مستوى العلاقات بين الفصائل الشيوعية إلى أدنى درجة، وهذا ما يتنافى مع الروح اللينينية في التنظيم، ومع المستوى الحضاري الذي يجب أن ترتفع إليه العلاقات ليس بين الشيوعيين فقط، بل بين كل الوطنيين والتقدميين أيضاً. وبدلاً من البحث عن سبل التقارب والتعاون بين الشيوعيين وأحزابهم وفصائلهم، على أساس الحد الأدنى المشترك على الأقل، فقد انهمكوا في البحث عن نقاط الاختلاف، ومن ثم تعميمها وتجنديها، وإيجاد سند ومرجعية لها في أدبيات الماركسية اللينينية، وكان ذلك يتم بطرق لا تتم دائماً عن الموضوعية والترفّع عن الذات. ولا يعني ذلك أنه لا يمكن أن يوجد بين الشيوعيين أية خلافات، وأنهم معصومون عنها ماداموا يمتلكون نظرية علمية وثورية واحدة. لقد برهنت الحياة عكس ذلك، كما برهنت على إمكانية تفسير وتطبيق النظرية في الواقع، بصور وأشكال واجتهادات مختلفة، حسب الظروف والخصائص الموضوعية، وحسب الواقع والزمان والمكان. وهذا برأينا هو من صميم التطبيق الخلاق للماركسية اللينينية.

لكن كل ذلك شيء، وإمكانية التعامل مع هذه الاختلافات والخلافات بصورة رفاقية وحوارية شيء آخر. كما كان بالإمكان الحرص على إيجاد طرق متعددة لاحترام التنوع في إطار الوحدة بطرائق مبدئية، تحوله كما هو بالأصل، إلى مادة لإغناء الفكر واستيعاب مفرزات الواقع الموضوعي المتجدد مع المحافظة على الثوابت المبدئية، ودون الوقوع في مستنقع الارتداد اليميني المعادي للفكر الماركسي والاشتراكي، وتجنب الجمود العقائدي والتزمت الفكري المنافي لتطور الحياة.

والآن، وفي هذه الظروف بالذات، إذ تستमित الإمبريالية في



سعيها لتحقيق الانتصار النهائي على الاشتراكية، والهيمنة على شعوب العالم، والقضاء على حركات التحرر ومنها حركة التحرر الوطني العربية، وعلى الرفض السوري لهذه الهيمنة، يشعر الشيوعيون السوريون أن واجبهم في الانخراط المتزايد بهذه المعركة يزداد أكثر فأكثر، والمسؤوليات التي يحلهم إياها الشعب السوري تصبح أكبر فأكبِر، وفي آخر الأمر فإن أداء الواجب الوطني والوقوف بوجه هجمة الرأسمال الطفيلي على حقوق الفقراء، خاصة في هذه الظروف الدقيقة، هو معيار الإخلاص والأمانة للفكر الاشتراكي والتقدمي.

كان حزينا قد أعلن منذ مدة طويلة، أن ملف الانقسامات في الحركة الشيوعية السورية يجب طيه، كما أن مساراً جديداً يجب أن يسلكه الشيوعيون السوريون وهو الحوار والتعاون والتقارب فيما بينهم على طريق الوحدة، وهو الطريق الذي تجسد في حزبنا عملياً من خلال تجربتين توحيديتين في عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩١، وللتين أفتبتا ليس إمكانية التوحيد بين فصيلين أو أكثر فحسب، بل ضرورته أيضاً. وآتى المؤتمر العاشر لحزبنا المنعقد في صيف العام الماضي ليؤكد على أهمية توحيد الشيوعيين السوريين ويدعو إليها.

لا نقصد من كل ذلك، القفز فوق الخلافات الموجودة بين الشيوعيين وتجاهلها لدوافع عاطفية. ولا نقصد أيضاً افتعال خطوات قد لا يكون أوانها قد حل بعد، فلكل مرحلة متطلبات، ولها قدرات وإمكانات، إنما نريد القول إن المرحلة الحالية تحتمل إجراء خطوات جادة على طريق الحوار المنظم بين مختلف الفصائل الشيوعية حول العديد من القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية سعيًا وراء نقاط التلاقي والاتفاق، كما تحتمل هذه المرحلة أيضاً البدء بالقيام بأعمال مشتركة وتعاون مشترك منظم في شتى القضايا التي تهم الشعب والوطن. وسيكون لتحقيق هاتين الخطوتين الأثر البالغ في إشاعة جو من الارتياح في صفوف الشيوعيين على مختلف فصائلهم وأوضاعهم التنظيمية، وفي صفوف الجماهير الشعبية التي ما تزال تتطلع إلى الشيوعيين بأمل، وبين القوى الوطنية والتقدمية أيضاً. كما سيكون للنجاح في تطبيق هاتين الخطوتين أثر إيجابي كبير في فتح الطريق وتعبيده أمام خطوات أخرى باتجاه توحيد جميع الشيوعيين السوريين، وفي تعاون وتقارب قوى اليسار كافة.

■ **النور- ٣٠٢ - ٢٥/٧/٢٠٠٧**

مسير الشباب الوطني إلى المزرعة؛

«عاش الوطن.. عاشت الحرية»

تكريساً لنشاط وتقليد سنوي، وكما في كل عام منذ سبع سنوات، يبادر شباب اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعين السوريين ومجموعة من الأصدقاء، بالقيام بالمسير الشبابي الوطني السابع نحو نصب شهداء المزرعة.

«المزرعة»، تلك المعركة النوعية، في تاريخ جبل العرب وتاريخ سورية، حيث كان الثوار قد أبلوا فيها بلاءً حسناً، وانتصروا انتصاراً ساحقاً على القوات الفرنسية المحتلة، ولم ينج من هذه المعركة حتى قائد الحملة نفسه.

ولما تعكسه هذه المعركة من أهمية على المستوى الوطني والاجتماعي، وتخليداً لذكرى شهدائها، وشهداء الوطن وشهداء المقاومة، في وجه الظلم والعدوان والاحتلال، قامت، في ذكرى المعركة في هذا العام، مجموعة من الشباب الوطني، بالسير مشياً على الأقدام، باتجاه نصب شهداء معركة المزرعة، وأهم ما ميّز هذا النشاط هو المشاركة الفعالة لشباب وشابات فصيل «النور»، واتفق الجميع على ضرورة التنسيق، والتعاطي مع كل النشاطات، كتتظيم واحد ورجل واحد، وخاصة، وأن المعركة الوطنية حالياً، تتعاظم وتشتدّ على الصعيد الداخلي والخارجي.

وصل الشباب الوطني عند النصب الساعة السابعة والنصف مساءً، وأنشدوا نشيد «موطني» والنشيد الوطني «حماة الديار». وترافق وصولهم إلى النصب مع وصول مجموعة من الشيوعيين السوريين من اللجنة الوطنية، والرفاق في فصيل النور وشيوعيين آخرين، ووضع الجميع إكليلين من الورد،

شؤون حزبية | 3

على طريق «وحدة الشيوعيين السوريين»

خطوة إلى الأمام

ما كتبه الرفيق العزيز حنين نمر الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري (فصيل النور) تحت عنوان (على طريق وحدة الشيوعيين السوريين) لاقى ارتياحاً واسعاً في صدور جميع الشيوعيين السوريين، وكل من تعز عليهم كرامة الوطن والمواطن. فقد مثلت هذه المادة بحد ذاتها خطوة على الطريق، إذ أنه ولأول مرة، تُوضع مقترحات ملموسة للسير في طريق الوحدة، بعدما كان الحديث عن الوحدة يجري دائماً، بطريقة، أقرب ما تكون للاستهلاك المحلي، وتبرئة الذات عبر قرارات عامة تتخذها المؤتمرات... فتتمضي السنوات... وتصبح هذه القرارات في أدراج النسيان... ويأتي المؤتمر الجديد ولا أحد يحاسب اللجنة المركزية عما فعلت في تنفيذ هذا القرار !!.

هذه المادة تختلف....

ففيها اقتراحات ملموسة من الأمين العام، الأمر الذي يشكل بحد ذاته خطوة جدية للأمام نحو توحيد الشيوعيين السوريين.

تنفق رأياً والرفيق حنين، بأن الرأسمالية قد استنفذت نفسها كنظام، ولم تجلب للبشرية خلال أكثر من خمسة عشر عاماً إلا الخراب والدمار ونهب الشعوب وذبحهم، وأن مثل هذا النظام العولمي المتوحش، ليس له من فائدة تُذكر، سوى أنه يقدم الظروف المثلى لنهوض المشروع النقيض والبديل له، ألا وهو المشروع الاشتراكي. كما أننا تنفق رأياً والرفيق حنين، في تثبيت صحة المنهج الماركسي اللينيني، وأن وحدة الشيوعيين السوريين ستدعم دورهم في الانخراط أكثر فأكثر في رفض مشروع الهيمنة الامبريالية على شعوب العالم والقضاء على حركات التحرر ومنها حركة التحرر العربية، إلا أننا إذا طورنا الفكرة أكثر نجد، أن وحدتهم وكما جاء في مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين قد أصبحت مهمة ضرورية ومستعجلة، وأمرأ ملحاً لا يقبل التأجيل، وهي عامل أساسي ومكون للوحدة الوطنية في مواجهة مخططات الامبريالية الأمريكية، كما أن التباطؤ في العمل من أجلها، يضعف اتجاه تعزيز الوحدة الوطنية، فلا يعد ممكناً لعائل أن يصدق الحديث عن الوحدة الوطنية بينما الشيوعيون متفرون في فصائل تجا في بعضها بعضاً!!!.

الحديث في مبادرة اللجنة الوطنية عن التباطؤ، يُحيلنا مباشرةً إلى تخوف تُسرّب إلينا من خلال حديث الرفيق حنين عن إعادة توحيد صفوف الشيوعيين «بالطرق المبدئية والواقعية معاً»!!.

هذا التخوف لا يلبث أن يزداد، عندما يتحدث الرفيق حنين عن عدم «القفز فوق الخلافات الموجودة بين الشيوعيين وتجاهلها لدوافع عاطفية» وعن «عدم افتعال خطوات قد لا يكون أوانها قد حل بعد، فلكل مرحلة متطلبات، ولها قدرات وإمكانات»، حتى لكان القارئ يظن، أن هنالك تناقضاً بات يظهر مع مقدمة المقال، والتي أكدت وبشكل قاطع أن مرحلة الهزائم للفكر الاشتراكي قد انتهت، وأن الحركة الشيوعية واليسارية «والفكر الاشتراكي يستعيد جاذبيته لدى جماهير الكادحين في العالم وأعادت معظم الأحزاب الشيوعية والعمالية والاشتراكية تنظيم صفوفها»..

ولنا هنا أن نسأل:

ما هي متطلبات المرحلة وإمكاناتها التي تفترض أن تقتصر الخطوات في عملية الوحدة الحالية على نقطتين تتجليان في الحوار والتنسيق في الأعمال المشتركة فقط؟؟..

الرفيق حنين يقدم مقاله بالتأكيد على تغير الظروف الموضوعية، والتشديد على أن الظروف الموضوعية الجديدة التي اجتاحت وتجتاح العالم، تختلف بشكل جذري عن الظروف الموضوعية السابقة، ولكنه للأسف، وعلى هذه الأرضية بالذات يحصر متطلبات المرحلة بالحوار والتنسيق في الأعمال المشتركة.. وكلنا يذكر النداء الشهير للرفيق خالد بكداش من أجل وحدة الشيوعيين السوريين عام ١٩٨٧، ففي ذلك الوقت ورغم الاختلاف الشديد بين الظروف الموضوعية التي نعيشها من جهة والظروف الموضوعية التي كان يعيشها الحزب آنذاك، طالب الرفيق خالد بكداش بالحوار والتنسيق في الأعمال المشتركة.. فهل مطالبة الرفيق خالد بكداش متقدمة عن زمنها اثنان وعشرون عاماً؟ أم أنه خلال هذه السنوات لم يحدث أي تطورات موضوعية كبرى في العالم ومنطقنا ووطننا، وأن الزمن في ركود، لكي نعالج موضوعة الوحدة بالأدوات ذاتها؟؟...

شؤون حزبية | 3

مما لا شك فيه أن الشيوعيين السوريين، يجمعون على عدم جدوى وحدة دمج والصاق، لا يكتب لها الحياة. وهذا ما أكدته مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، عندما تحدثت عن «ضرورة السعي الحثيث لإيجاد أشكال جديدة مناسبة وفعالة تقوّب الشيوعيين بعضهم من بعض دون إبطاء، ودون تهور...». كما أكدته التجارب الودوية التي قام بها فصيل النور مع منظمات القاعدة، واتحاد الشيوعيين، وغيرهم من الرفاق، والتي أثبتت أن وحدة الدمج والإصاق، لا يمكن أن تؤدي إلى وحدة حقيقية ينتج عنها حزب شيوعي موحد الإرادة والعمل، بل أقصى ما يمكن أن تؤديه مثل هذه الوحدة، إنتاج حزب منابر وتيارات متباينة، بل وأحياناً متناقضة، فتكون المحصلة من حيث الأداء السياسي لهذه المنابر السياسية المتباينة في الحزب الواحد، معادلة للصفر، لنخرج من هذا التجميع بحزب مشلول الإرادة والعمل، لينعكس ذلك على دوره الوظيفي وأدائه السياسي والتنظيمي والجماهيري، بل والإعلامي أيضاً.

وإذا اتفقنا جدلاً على ضرورة الحوار والعمل المشترك كخطوة أولى، ألا ينبغي علينا أن نسأل عن المضمار الذي ستجري فيه هذه العملية؟؟. أكاد أظن أن الفارق الجدي بين قرارات المؤتمرات العامة بالعمل على وحدة الشيوعيين، وبين العمل الملموس والحثيث عليها، يتجلى في وجود أو عدم وجود هيئات أو لجان أو أطر أو ما شئت من تسميات... يُناتط بها تحقيق الخطوات الملموسة في هذا المجال، بل ووضع برامج للحوار والتنسيق. فإن لم نفعل، فستبقى جميع الدعوات الطيبة والنبيلة في هذا المجال حبراً على ورق، وكلاماً في الهواء، أقصى ما يمكن أن ينجزه هو أن يبرئ ذمّتنا أمام الآخرين، فنظن أنفسنا أننا نعمل من أجل الوحدة.

من هنا نسأل: ما الذي يمنع وجود مركز تشاوري يضع برنامجاً له بالتوافق ويعمل على تحقيقه، سواء في مجال الحوار أم في مجال تنسيق الأعمال المشتركة؟؟. ولا بأس أن يكون هذا المركز التشاوري بالتوافق، طالما سنأخذ بعين الاعتبار أن «لكل مرحلة متطلبات، ولها قدرات وإمكانات». رغم اعتقادنا أن «قدرات وإمكانات» المرحلة الحالية تسمح بأكثر من ذلك بكثير...

ثم ما الذي يمنع أن يساهم كل الشيوعيين السوريين – بغض النظر عن مواقع مسؤولياتهم – في عملية الحوار وتنسيق الأعمال المشتركة؟؟. أليس المطلوب إطلاق طاقات جميع الشيوعيين في هذه العملية الوطنية بإمتياز؟؟ أليس من الأفضل أن نُسقط جميعاً ودون استثناء ادعائنا بأن المراكز القيادية هي المفكرة والفقيهة والمهمة التي لا يُشَق لها غبار، والتي لا يأتيها الباطل من خلفها ولا من بين يديها، وما على الكوادر والقواعد سوى الانصياع لفقهناء وإلهامنا؟؟ ألا يؤدي هذا إلى وحدة حقيقية من تحت لفوق، وحدة بين شيوعيين نحترم طاقاتهم ورؤاهم، لا وحدة بين قيادات تدمج من يتبعها مع بعضهم البعض؟؟ ألا يصب ذلك في عملية وحدة حقيقية صوانية لا عملية لإصاق اندماجي؟؟؟ فتتحقق وحدة الإرادة والعمل لدى جمهور الشيوعيين، وتكتب هذه المآثرة باسمهم جميعاً.. يصنعونها بأنفسهم بدل أن تُملى عليهم من فوق؟؟..

وختاماً أظن أن علينا أن نتعرف جميعاً – قواعد وقيادات – لا بالضرورة الوطنية والطبقية والسياسية للوحدة فحسب، بل بأن الواقع الموضوعي وخطورة الوضع السياسي السوري و«متطلبات المرحلة وإمكاناتها» بات يدفع الشيوعيين دفعا، وخاصة في القواعد الحزبية، نحو الوحدة. ولولا خشية الجور في الحكم لقلّك أن أكثر من يتحسس ضرورة الوحدة هم القواعد والكوادر الحزبية الوسيطة.. فهل سيسبقنا الواقع الموضوعي ويوحد الكوادر والقواعد الحزبية من تحت متجاوزاً انتظار القرارات الحزبية العليا؟؟؟.

يبدو للمهتم أن المعطيات الحالية تظهر مؤشراتنا بهذا الاتجاه

حلب في ٨/٨/٢٠٠٧

■ **ماهر حجار**

عضو مجلس اللجنة الوطنية

لوحدة الشيوعيين السوريين

m.hajjar@kassioun.org



الرفيق الصحفي عبد الرزاق سليم..

وداعاً

توفي في مدينة القامشلي إثر جريمة قتل بشعة الرفيق الصحفي عبد الرزاق جميل سليم عن أربعين عاماً قضى معظمها في النضال الوطني من أجل الحرية ومن أجل خبز الفقراء وكرامة الوطن.

ولد الرفيق الراحل في مدينة القامشلي ١٥ ٧\١٩٦٧، في أسرة كادحة، وانتسب إلى الحزب الشيوعي السوري منذ بداية شبابه، وعرف بحماسة وغيريته وإخلاصه للحزب والوطن.

تخرج الراحل في كلية الصحافة بدمشق عام ١٩٩١، ورغم محاولاته العديدة لم تتوفر له فرصة عمل، مما اضطره إلى العمل في مهن مختلفة (عامل فران، أعمال البناء إلخ..، وفادته ظروف العيش إلى الهجرة إلى تركيا، وهناك التحق بالعمل مع الحزب الشيوعي التركي وشارك في نشاطاته،

السماسرة والتجار

سرقة الفلاح والتحايل عليه في ظل القوانين

- نزار عاذلة

السؤال المطروح:

كيف نعيد صياغة العلاقة ليس مع الاقتصاد العالمي وإنما مع الاقتصاد الوطني أولاً، نعم مع الاقتصاد الوطني، لأن الطفيلية أكلت وسوف تأكل كل ثمار التنمية، الطفيلية تعمل سمساراً بين الجهات العامة والخاصة. وبين هذه الجهات والسوق الدولية في التصدير والاستيراد، بين المنتج والمستهلك وهدف الطفيلية في المحصلة، سرقة المواطن وسرقة الوطن، تجميع المدخرات الوطنية والمضاربة بها في استثمارها في أنشطة لا منتجة. الطفيلية قائمة على جني الربيع، وهذه طفيلية من النوع الأسود. فالتطفل هنا عملية دونية شبيهة بعملية «الالتقاط» وهنا يلتقطون جهود الفلاح وعرقه وتعبه خلال عام كامل ويسرقونه بمعرفة مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية وهنا علينا أن نسمع من القيادات الفلاحية في مجلسهم الأخير أمام رئيس مكتب العمال والفلاحين ورئيس الوزراء ومجموعة من الوزراء..

رئيس اتحاد الفلاحين في حلب قال:

فوجئ الفلاحون هذا العام ما قيل عن إصابة القمح وخصوصاً القاسي بتعفن وبدرجات متفاوتة أدى إلى رفضه من مؤسسة الحبوب في البداية بحجة أن الفطر سام للاستخدام البشري

ثم تم استلامه بسعر أقل من التسعيرة لتحويله إلى إعلان لصالح المؤسسة العامة للأعلاف.

أتساءل: إذا كان القمح ساماً وغير صالح للاستخدام البشري، لماذا لم يتم اتخاذ أي إجراء حيال المطاحن الخاصة التي اشترت إنتاج الفلاحين من هذه الأقماح بثمن بخس وحولتها إلى طحين يطرح في الأسواق أم أن السمية لا تكون إلا إذا



سوق المحصول للمؤسسة العامة للحبوب وصار الفلاح بين مطرقة مؤسسة الحبوب وسندان المطاحن الخاصة لقد أطلقت مؤسسة الحبوب على الفلاحين رصاصة الرحمة.

رئيس اتحاد الفلاحين في حماه قال:

تم رفض كمية من القمح تقدر بحوالي ٧٠٪ من الكمية المخطط تسويقها إلى مؤسسة

الحبوب، والكميات التي تم استلامها ثم دفع قيمتها بأسعار غير معقولة وصلت إلى ٥.٥ ل.س وهذا السعر أقل من سعر التبن. هل من المعقول أن يكون الاستهتار بالسلاح القوي الذي عبر عنه السيد الرئيس بأن من يمتلك الرغيف يمتلك القرار، مع العلم أن هذه الأقماح التي ترفض من قبل المؤسسة يتم بيعها للتجار بأسعار تفوق أسعار المؤسسة، وهنا السؤال يفرض نفسه: إذا كانت هذه الحبوب غير قابلة للاستخدام البشري فأين يذهب التجار بهذه الأقماح. وأين الرقابة عن كيفية استخدام هذه الأقماح؟ مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت نسبة التعفن ٢٪ تسوق الأقماح كدرجة أولى أما في سورية عندما تزيد نسبة التعفن عن ٠٥٪ تعود الأقماح إلى الدرجة الرابعة.

رئيس اتحاد الفلاحين بالرحسكة قال:

موضوع فطور تعفن الحبوب وصدور العديد من القرارات المتناقضة بخصوص تسويقه وآخرها تحويل الحبوب المصابة إلى درجة رابعة أو إلى مادة علفية مما أدى إلى إلحاق الفين والضرر بالفلاحين سيما وأن الإصابة غير سامة وكان الأجرر بالجهات المعنية الانتباه لهذه المسألة بوقت مبكر واتخاذ تدابير أخرى أثناء التسويق إذ لا ذنب للفلاح بما جرى، وتساءل: أين الجهات المعنية من كل ذلك، نريد جواباً؟

رسالة مفتوحة إلى وزير الاتصالات في سورية

فيه؟ لأغرضي هو الحوار، من أجل فائدة مواطننا ووطننا، على حدّ سواء.

لا شك إنكم ستدافعون عن ضرورة وجود الرّقابة، من موقعكم، كجهة حكومية، ولكن قبل ذلك أبادركم بالقول: إن وضع حدّ لحالة احتقان المواطن، تكون عبر نشر الديمقراطية، وتأمين كافة ما يلزمه ليكون كريماً في وطن كريم، وعدم محاسبة أحد على إبداء حقه في الرأي. وأن يتمّ اللجوء إلى القضاء الشّفاف والنّزيه مع المواطن، ليكون الفيصل في أيّ خلاف يقع بينه وبين السلطات، بدل أن تتم ملاحقته، والتضييق عليه، ومن ثم اعتقاله، كما في بعض الحالات!. وتكون سعادة المواطن عبر تأمين العمل له بما يمنعه من العوز، ويرفع عنه كابوس الفاقة، وعبر توفير الحرية في إبداء الرأي، ووضع حدّ للفساد، وتوزيع مواد البلاد على أبناء البلاد، وتوفير لقمة العيش للمواطن ولأسرته، مما يدفعه للانخراط بكل قواه ومطاقاته في عملية بناء وطنه..

يقيناً، سيادة الوزير، إنّي كنت أشعر بمرارة كلّما وجدت أن وعداً من الوعود التي أطلقتموها لم يتحقّق، لأنّني أسرعت في الإعراب عن استيشاري بالوعود التي أبديتها، وهو من حقّي كصاحب قلم نظيف، دأبت ألا أحابي أحداً، وأن أرى صد كل ما يقع من أخطاء وغبن ومظالم، وأتوق لأن أرى النقاط البيضاء، التي تهزّني، فأكتب عنها، ولكن، ويا للأسف، دون جدوى!..

■ **ابراهيم اليوسف**

سيادة الوزير د.عمرو سالم، تحية واعد:

عام كامل مرّ على كتابتي عنكم مقالاً بعنوان: "لن تصنع ورده ربيعاً"، وذلك بعد متابعتي عن كثب لتلك الآراء والوعود التي كنت تقدّمها بوساطة أحد المنابر الالكترونية، كي تعمم هذه الآراء سريعاً، ويتلقفها مواطنونا العطاش إلى أيّ منجز، ليعتبروك علامة فارقة في الحكومة، ولاسيّما أنّ من بين هذه الأفكار، ولأذكرك ببعضها (وهي لما تزل في الذاكرة الالكترونية العالمية): تخفيض أجر الاشتراك في خدمة (ADSL) إلى ألف ليرة سورية، تقسيط مليون حاسب للمشتريين بموجب فاتورة الهاتف، وتخفيض اشتراك خطوط الخليوي للأطباء والطلاب والكتاب والصحافيين، وغيرها من الأفكار الكثير، وقمت بتحديد مدة زمانية أقصاها صيف عام ٢٠٠٦ لتحقيق هذه الأفكار والوعود، وصحيح أنه تحقق بعضها، لكن الكثير لم يتحقق في المقابل. خلبتني هذه الآراء، وجعلتني أغتبط وأقول في نفسي: لقد جاء سليل المهديّ الحكومي، ولايّد من أن نجاح هذه التجربة على يديكم، سيكون عامل تحفيز لسواكم، كي يشرعوا أبواب قلوبهم لمواطنيهم، وليعلم كل مسؤول أنه خادم وطنه ومواطنه، ولتتكسر الحدود التي تحول دون تواصل دورة المواطن- المسؤول..

سيادة الوزير:

أنتم أكثر من يديري أن الاتصالات أصبحت عصب الحياة، وأن أسرة صغيرة كأسرتي يملك أفرادها ما يزيد عن سبعة اشتراكات بين خط هاتفي ثابت ومحمول، الأمر الذي يساهم في هدر رواتبهم،

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيفنا لهذا العدد الرفيق القديم يوسف كلثوم.

رفيقنا المحترم أبو الياس، كيف أصبحت شيوعياً؟

– بداية، أستطيع القول بكل ثقة وإخلاص، إنني لم أكن في يوم من الأيام، منذ وعيت على الحياة والواقع الصعب، إلا مع شعبي ووطني، ومع جميع الشعوب المظلومة في شتى أنحاء العالم، وبكلمة أوضح، إن ما ملأ جوارحي بشرف وافتخار، هو الشعور الوطني والروح الأممية الصادقة.

أنا من مواليد عام ١٩٣٢ في قرية السودا، التابعة لمحافظة طرطوس، من عائلة فلاحية فقيرة، عانت مرارة العيش وقساوة الظروف، شأنها شأن جميع العائلات الفلاحية في ذلك العهد. نشأت وترعرت برعاية جدتي التي أشرفت على تربيتي، وهي الإنسانية الطيبة الوديدة، المحبة لكل الفقراء والضعفاء، والتي عاشت حقة من حياتها في أواخر الحكم العثماني والاضطهاد التركي الجائر، فكانت تحدثني عن المظالم التي كان يعانيها الناس في ظل ذلك الاستبداد الغاشم، وتشرح لي عن هجية الاحتلال الفرنسي وفكته بالثوار الوطنيين، فما لدي شعور الكره الشديد للاستعمار والمستعمرين، هذا الكره الذي أخذ يتعمق في نفسي، وخاصة عندما بدأت أسمع وأرى الكثير مما يمارسه المحتلون الفرنسيون ضد أبناء شعبنا.

تلقيت التعليم الابتدائي في مدرسة القرية، ونلت شهادة

(الستفكا)، ولم أتمكن من متابعة التحصيل المدرسي، رغم حيي الكبير للعلم والمعرفة ومواصلة الدراسة، بسبب ضيق ذات اليد، فأتجهت إلى العمل مع والدي وأقاربي في الزراعة، ثم تحولت إلى العمل في البناء بالحجر الأسود القاسي، المتوفر بكثرة في قريتنا، ومن خلال العمل تعرفت على العديد من الرفاق الشيوعيين، وساهمت معهم في نشاطاتهم الحزبية الجماهيرية، ثم انتسبت إلى صفوف الحزب في أواسط أربعينات القرن الماضي، وبعد ذلك وبدافع الحاجة الماسة، نتيجة انعدام فرص العمل، اضطررت إلى الاغتراب البعيد قي أقاصي الأرض، فسافرت إلى فنزويلا، بأمريكا الجنوبية، لأعمل كغالبية المهاجرين العرب، بائعاً متجولاً في شوارع وأزقة البلدات والقرى، وبين البيوت الشعبية، وهناك أيضاً أبصرت بأم العين الفقر الذي يعيشه الناس كما في بلادنا العربية، وهذا بالذات ما أكد لي أن الشعوب مظلومة، وأن هنالك ظالمين جبارين يعيشون على كدها وعرقها ودمائها، وفي العاصمة «كركاس» التقيت عصبة من الرفاق الشيوعيين العرب المهاجرين، وأنشأنا معاً حلقة شيوعية صغيرة، صلتها عن طريق المراسلة مع الحزب الشيوعي السوري، وعندما اشتد الضغط على الحزب، أيام



الوحدة المصرية السورية، وحظر نشاطه، صرنا نراسله عن طريق الحزب الشيوعي اللبناني، وقمنا بالتدبير بما يتعرض له الشعب السوري من قمع وتضييق على الحريات، والزج بالآلاف في السجون والمعقلات، ودعونا إلى تأييد نضال الوطنيين ضد التسلط والاضطهاد، وفي الوقت ذاته كنا نوظد العلاقة بيننا وبين الحزب الشيوعي الفنزويلي، كما عملنا جاهدين بين فئات الشعب الفنزويلي، ضد مشاريع الاستعمار الأمريكي، وضد الدعايات الصهيونية الكاذبة التي تحاول تشويه صورة العرب، وبشكل خاص الشعب الفلسطيني، وشرحنا حقيقة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لأرض فلسطين، وما ارتكبه من مجازر وتكيد وتشريد للشعب الفلسطيني، كما عملنا على توطيد

شؤون محلية

رئيس اتحاد الفلاحين في ادلب قال: الحبوب التي لم تستلم قدرت بأكثر من ٤٠٠٠٠ طن واستلام كميات تقدر بحوالي /٢٠٠٠٠/ طن من أصل الكمية المستلمة مصابة بنسبة أكثر من ٠.٥٪/ وخزنت في خلايا منفصلة وحسبت بأسعار أقل من السعر الأساسي نتيجة إصدار تعليمات شراء من المؤسسة العامة للحبوب مجحفة بحق الفلاحين وهذا ما فوجئ به الفلاحون حيث أن مؤتمر الحبوب الذي عقد هذا العام في الحسكة تحت رعاية السيد رئيس الحكومة ومثله السيد وزير الاقتصاد الذي لم يتمكن من الحضور نتيجة الظروف الجوية التي حالت دون ذهابه. ولم يقر المؤتمر أي تعديل بمقاييس الشراء لكن ما تبين أن الواقع كان غير ذلك حيث وصلت تعليمات شراء إلى فروع الحبوب غير ما طرح في المؤتمر والتي زادت خسارة الفلاحين خسارة حيث أن قرار الشراء لموسم ٢٠٠٧/ قرار رقم /١١١٦/ تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٧ يشير إلى أن الحبات المصابة بالفطور تندرج ضمن مجموعة الأجرام والشوائب بينما ما قامت المؤسسة به وتم العمل بها بناء على كتاب المؤسسة رقم ٥٠٦١ تاريخ ١١/٦/٢٠٠٧ باعتبار أن التلون للحبات باللون الأسود تحت اسم تعفن وكانت هناك آراء متناقضة من يقول أنه سام وإذا كان كذلك كيف يطحن بالمطاحن الخاصة.

والسؤال من هو المسؤول عن خسارة الفلاحين الناجمة عن ذلك مؤسسة الإكثار ووزارة الزراعة التي تتبع الأصناف المعتمدة أم مؤسسة الحبوب؟ ومن يعوض الفلاحين الخسارة وفارق الأسعار وإن لم يتم معالجة هذا الأمر سوف ينعكس هذا على تطبيق الخطة بالنسبة للاتحاد في العام القادم وهذا محصول استراتيجي هام وبالتالي يفق الفلاح حائراً أمام مخالفة الخطة وبين الخسارة الفادحة.

المقترح:

١ .اعتاد أصناف بذار مقاومة للتعفن والفطور تناسب كل محافظة وكل منطقة.

٢ .شراء كامل الإنتاج من الأقماح من المؤسسة العامة للحبوب لأن الحكومة صمام أمان للفلاح وهو محصول استراتيجي.

٣ .رفع سعر القمح مقارنة مع سعر التكلفة.

رئيس اتحاد الفلاحين في الرقة قال:

استخدم الخبراء والفنيون مؤسسة الحبوب عبارة للفلاح «حوبك علفية»، وروج لهذه العبارة السماسرة والتجارة، وهنا نتساءل: في الأعوام السابقة كان التجار يشترون الحبوب من الفلاحين ويسوقونها إلى مؤسسة الحبوب، ولكن في هذا العام يشترون الحبوب ولم يسوقوها إلى مؤسسة الحبوب، ولكن إلى أين تذهب، هذا ما نريد الإجابة عليه.

رئيس اتحاد الفلاحين بدير الزور:

استغلال التجارة والسماسرة للفلاحين، وقد رفض مركز الحبوب استلام الحبوب التي فيها تلون رأس الحبة بلون أسود واعتبارها متفنة حيث أن أية كمية توجد معها حبة أو حبتان تعتبر الكمية بأكملها أقماحاً متفنة. ■ ■

العلاقات والتعاون مع بقية الجالية العربية، وفي المقدمة المهاجرون من فلسطين، وساهمنا بتأسيس الرابطة السورية الفنزويلية، وأنا أتشرف أنني كنت والرفيق جبور جبور من أعضائها، وقد انُخبنا في قيادتها .

كانت الدعايات الصهيونية آنذاك تسيطر على الصحف، بضغط من الاستعمار الأمريكي فتصدينا لها بإمكانياتنا البسيطة، ووسعنا علاقاتنا أيضاً مع المنظمات الشيوعية المهاجرة من بلدانها إلى فنزويلا، وركزنا في عملنا السياسي على فضح جميع الأكاذيب الإمبريالية الصهيونية، وعملنا على حشد الدعم لنضال الشعوب العربية ضد العدوان عليها .

عند رجوعي إلى الوطن عدت للاتصاق بحزبنا الشيوعي السوري، متابعاً النضال مع الرفاق الطيبين، وأود هنا أن أوضح أنني كنت دائماً وأبداً، مناهضاً للانقسامات داخل الحزب، والأن أعمل سوية مع الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، لتوحيد كل الشيوعيين، وكنت في عداد الأوائل الذين وقعوا على ميثاق شرف الشيوعيين السوريين، استجابة لدعوة الرفاق المبدئين، ونحن نعمل أيضاً لتوحيد جميع الوطنيين الشرفاء، لنقف صفاً واحداً ضد المشروع الاستعماري الأمريكي.(مشروع الشرق الأوسط الجديد).

واليوم، كم أنا فخور بالوضع القائم في فنزويلا، وبالقيادة البوليفارية، والحكومة الحالية بقيادة المناضل الكبير هوغو شافيز، أنا أفتخر بذلك، لأنني واحد من الرفاق الشيوعيين السوريين المهاجرين، الذين ساهموا ولو بجهد بسيط في صنع ذلك، ونتمنى لبلدنا سورية أن تسلك هذا الطريق. المستقبل هو للشعوب المناضلة في سبيل تحررها وكرامتها، المستقبل هو للعدالة والاشتراكية، فإلى الأمام أيها

■ **محمد علي طه**

حول تصريحات رئيس هيئة تخطيط الدولة..

الرداوي ضد الرداوي..

● جهاد أسعد محمد

يبدو أن التخبط الدائم الذي كان وما يزال يطبع عمل الكثير من الجهات المسؤولة في بلدنا والمؤسسات الاستراتيجية المختلفة ومسؤوليها (البارزين)، راح مؤخراً، يطلال حتى اللقاءات الحوارات والتصريحات الصحفية لهذا المسؤول أو ذاك.

ترى هل هي مصادفة، أم أن المسؤولين أدركوا في عقلمهم الباطن أن مناوراتهم الإعلامية وخطاباتهم المنمقة التي كانت تدرس بعناية مطلقة سابقا، مضمّنين إياها عبارات إنشائية وشعاراتية جزلة لتغطية (السماوات بالقباوات) حسب التعبير الشعبي، لم تعد تجدي نفعا في وقتنا الراهن، وبالتالي فإن التناقض بين القول والفعل عندهم وصل إلى مرحلة بات من الصعب فيها ضبطه وإخفاؤه، حتى أثناء الإدلاء بتصريح لوسائل الإعلام؟

أياً يكون الجواب على هذا السؤال، ولكي لا يبقى الحديث في العموم، نتوقف عند التناقضات الكبيرة التي برزت مؤخراً في حديث رئيس هيئة تخطيط الدولة د. تيسير الرداوي في حوارين صحفيين متقاربين لا يفصل بينهما سوى أيام ثلاثة، الأول كان للزميلة صحيفة البعث نشر بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٧، والثاني للزميلة «الثورة» ربما جاء رداً على الأول، نشر بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٧، إذ كان من الملفت للانتباه التباين الواضح الذي وقع فيه د. الرداوي في كل مرة كان يجيب عن الأسئلة ذاتها، والذي وصل في معظم الأحيان إلى درجة التناقض الجذري، وهو يتحدث عن النقطة نفسها !!

وانطلاقاً من دعوة رئيس هيئة تخطيط الدولة د. تيسير الرداوي للصحافة للتعامل مع المسؤولين بشكل موضوعي، من أجل أن « تكون العلاقة بين الطرفين (الصحفيين والمسؤولين) على مستوى عال من الشفافية وبالتالي تعبر عن الأخلاقية المهنية بين الطرفين»..نورد التناقضات التالية:

يقول د. الرداوي لصحيفة البعث: «أنا (ما) أستثمر في سورية.. لو كنت مستثمراً لحاولت أن أضغط على الحكومة ضغطاً شديداً حتى يعطوني مزايا مناسبة، فالمستثمرون بحاجة إلى إجراءات سريعة، والاستثمار يكره الروتين والمعوقات، وإذا لم يحصل المستثمر على الفوائد العائدة من رأسماله فهو بهذه الحالة يرفضها .. والمستثمر يكره أن يكون مقيداً ويحب الحرية، ويطلب دائماً ضمانة لاستثماراته لأن رأس المال جبان.. فحرية المستثمر تكمن في أن يحول أمواله متى يشاء، مع إعطائه الحرية الكاملة، وهذا أمر ضروري».. ويضيف:

صرف غير صحي!!



فرح أهالي قرية بقرص فوقاني بعد طول وانتظار وترقب، بمباشرة المتعهد العمل على تنفيذ مشروع الصرف الصحي الذي يعد من أهم الأعمال والمشاريع التي أقرتها بلديتهم العتيدة خلال هذه الدورة، خصوصاً وقد عانى أهالي القرية الكثير من جراء صغر الريفاترات /الحفر الفنية/ ومن عملية التخلص منها عندما تمتلئ، واستبشروا أخيراً عندما رؤوا القساطل في شوارع القرية التي يبلغ عدد سكانها (٩٠٠٠) نسمة.

ولكن المفاجأة الكبرى كانت بانعدام العدالة بتخديم الأحياء والبيوت، حيث جرى مد القساطل بشكل مزاجي و«عشائري»، أي حسب صلة القربى بالموظف المختص في البلدية الذي وضع مخطط الصرف الصحي! أما رئيس البلدية فلا حول له ولا قوة.

فما معنى أن يمد الصرف الصحي إلى أماكن لا يوجد فيها أي بيت، ولا تتعدى كونها تخدم أرض الموظفين في البلدية، وخصوصا من وضع المخطط! وبالمقابل يوجد مساكن كثيرة لم تخدم

شؤون محلية

تعا... نحسبها...

÷ ، × ، - ، +



تشكل القوة البشرية في سورية للفئة العمرية ٥٥- ٥٩ سنة ما نسبته ٢.٨٪ من مجموع العاملين فيها في القطاعات المختلفة، وخلال ٤ سنوات لاحقة سيكون كل أفراد هذه الفئة قد تجاوزوا عمر الستين.

ووفق قانون العاملين الموحد عام ١٩٨٦، فإن سن التقاعد للعاملين في الدولة هو عمر الستين. طبق هذا البند من القانون في ١/١/٢٠٠٣ على جميع العاملين في القطاع العام ومؤسساته، وتشير الإحصائيات أن عدد العاملين في القطاع العام لعام ٢٠٠٤ هو: ٩٨٦٤٦٧، وعددهم لعام ٢٠٠٥ هو: ١٢٦٦٧٢٧ عاملاً، وعام ٢٠٠٦ هو: ١٣٠٣٠٠٠ عاملاً، أما بالنسبة لعدد العاملين لعام ٢٠٠٣ سيكون تقديري استناداً لأعدادهم في عامي ٢٠٠٤. وبناءً على ما سبق نستطيع أن نحدد عدد المتقاعدين في كل عام بناء على كل من البيانات المتوفرة وقانون العاملين الموحد.

أما عدد المتقاعدين في كل عام في الفئة العمرية ٥٥- ٥٩، فيتم بتحديد عدد العاملين في هذه الفئة العمرية عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ هو:

٩٨٦٤٦٧ × ٣.٨٪ × ٢ = ٧٤٩٧٢ عاملاً

وعدد العاملين في الفئة العمرية نفسها عام ٢٠٠٥ هو:

١٢٦٦٧٢٧ × ٣.٨ ٪ = ٤٨١٣٥ عاملاً

وعدد العاملين في نفس الفئة العمرية عام ٢٠٠٤ هو:

١٣٠٣٠٠٠ × ٣.٨٪ = ٤٩٥١٤ عاملاً

والمجموع خلال أربعة سنوات يكون ١٧٢٦٢١ عاملاً، وعدد المتقاعدين في هذه الفئة العمرية، نحصل عليه بتقسيم إجمالي عمال الفئة على أربعة، لأن هذه الفئة تضم أربع مجموعات عمرية وعدد المتقاعدين خلال الأعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٤،٢٠٠٥،٢٠٠٦ هو

١٧٢٦٢١ ÷ ٤ = ٤٣١٥٥ متقاعداً

أي أن عدد الشواغر أو فرص العمل التي تخلقها قوة القانون فقط هي ٤٣١٥٥ فرصة عمل خلال أربع سنوات وإذا كان عدد المستوعبين في مسابقات أجرتها الحكومة في وزاراتها المختلفة خلال نفس الفترة لا تتجاوز ٨٠٠٠ فرصة عمل، فإنه ما يزال هناك ٣٥١٥٥ فرصة عمل متاحة في الشواغر التي أحدثها المتقاعدين ولهذه الشواغر دلالات أهمها:

- امتصاص جزء لا يستهان به من إجمالي أعداد العاطلين عن العمل في سورية المتزايد باطراد.

- يمكن لهذه الأعداد أن ترفع من حصة الأجور من الناتج الإجمالي المحلي على حساب الأرباح، وتقلص بالتالي من التشوه الحاصل في العلاقة بينهما ..

- تناقض بين ما يعلن عن عمل حثيث لتحقيق معدلات النمو المخططة العالية وتهميش للعنصر الأساسي (العامل البشري) كفاعل أساسي في زيادة الإنتاج.

- تقليص التوظيف الرسمي كما هو مبين في الأرقام السابقة يتناقض بشكل كبير عن الإعلان الدائم المستمر والمتواصل من الحكومة ووزرائها حول الإبقاء على دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية؛ ويتناقض مع محاولاتها المعلنة فيما يتعلق بسياساتها لامتصاص البطالة...

- تساهم الحكومة بتكديس جيش العاطلين عن العمل الذي يؤثر على الاستقرار الاجتماعي وربما الأمن الاجتماعي ببعده الاقتصادي.

- يعلم أو بدون علم الحكومة، فإن سياسات الحكومة في هذا الاتجاه تتقاطع مع سياسات وشروط صندوق النقد والبنك الدولي عبر ما يسمى ضغط النفقات التي تتقاطع بدورها مع تقليص التوظيف والاستثمار في القطاع العام، لتزيد حصة غيره من القطاعات...

■ taanhsubah@kassioun.org



بالمئة، معارضاً الرداوي حديثه القائل سابقاً بأن نسبة التنفيذ مئة بالمئة في بعض القطاعات بإحدى المحافظات..

أما ما يتعلق بقضية الدعم، فيرى الرداوي في البعث «أنه تشويه لآلية السوق.. ولكن رغم ذلك لا نستطيع في ظرف اقتصادي واجتماعي محدد أن ننزع هذا الدعم، نظراً لكونه مكسباً اجتماعياً للناس ذوي الطبقات الفقيرة، وإذا أزلنا الدعم بذلك نؤذي الأغنياء والفقراء...» وهنا يرى أنه لا حل «إلا في وسط نظام ضريبي».. أما في الثورة، فيؤكد أن: «الدعم يكلف الدولة أعباء كبيرة»، لنكتشف بعد قليل أنه مع «إعادة التوزيع (للدعم) ستعكس بالفائدة على طبقات الشعب الأقل دخلاً»..وهكذا فهو تارة مع إبقاء الدعم مع خلق نظام ضريبي مناسب، وتارة مع إعادة توزيع الدعم بحجة إيصاله إلى مستحقه، وهي الحجة نفسها التي استند إليها الفريق الاقتصادي في محاولته لرفع الدعم كلياً !!! والأخطر على مستوى الثقة في كل ما سبق، أن الرداوي رفض في كلا اللقاءين إعطاء رقم إحصائي دقيق وصحيح حول معدل التضخم ومعدل البطالة على سبيل المثال، متذرعاً بأنه لا توجد إحصائيات دقيقة من جهة، ولأن بعض الأرقام ربما تكون غير مشجعة وبالتالي محبطة للأمال من جهة أخرى !!

إذاً على ماذا ارتكز رئيس هيئة تخطيط الدولة في حديثه المعارضين عن كل ما سبق، مع التذكير أننا في الألفية الثالثة (ب.م)؟ على حدسه؟ على تصوراتهِ ومقارباتهِ؟ على ما قد يظنه كذا وكذا، وهذا الكذا قد يكون غير ذلك؟ أم على ماذا؟؟؟

mjihad@kassioun.org

وكلما تأخرنا في هذا الاتجاه كلما كانت التكاليف أكبر»..

والسؤال: هل البنك الدولي هو الوحيد الذي يقدم (الوصفات الجاهزة)؟؟ أليست (استراتيجية) الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخول منظمة التجارة الحرة مليئة بدورها بسلسلة غير منتهية من الشروط و(الوصفات الجاهزة)، بل والإملاءات التي لا تراعي مصالحنا الوطنية السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية؟؟ ثم كيف يكون مع الشراكة الأوروبية ومع الانضمام لمنظمة التجارة الصحيح فيما يتعلق بتحسين بيئة الاستثمار، وطبعاً النتائج حتى الآن في سورية عظيمة، فقد ازداد حجم الاستثمارات كثيراً...!!!

ترى ما الذي فعلته الحكومة خلال ثلاثة أيام ليغير رئيس الهيئة موقفه كلياً بهذه القضية الحساسة، وهل استطاعت خلال هذه الساعات القليلة تحسين المناخ الاستثماري وجلب موارد جديدة؟؟ وأياً من رأييه المتناقضين علينا نحن العامة – أن نصدق؟؟

وعن العلاقة مع البنك الدولي يقول رئيس

الهيئة للبعث: «أعوذ بالله من هذه العلاقة»، ويضيف حسب الصحيفة «بأنه غير متحمس للتعامل مع البنك الدولي، ولكن لا يرفض التعامل معه، بمعنى أنه إذا جاء البنك الدولي عارضاً خدمة ما، فيمكننا أن ندرس هذه الخدمة لأننا نرفض

الوصفات الجاهزة التي يقدمها».. ثم يؤكد للثورة:

«استراتيجياً، أنا مع الشراكات الاقتصادية في كل العالم، لا تستطيع أن تعيش اليوم في العالم منعزلاً، لذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مثلاً هو دخول منظمة التجارة العالمية، من الأمور الهامة،

كالعيس في البيداء

قصة أزمة الغاز في الحسكة

- فاكس مرسل إلى المدير العام للشركة السورية للغاز المرافق رقم ١٧٩٣ \ص\ع\ تاريخ ٤\٧\٢٠٠٧-

- فاكس إلى محافظ الحسكة رقم ١١٧٣٨ \ص\ع\ تاريخ ٢٦\٧\٢٠٠٧-

- فاكس من مستودع السويدية تاريخ ١٢\٨\٢٠٠٧ إلى رئيس قسم توزيع الغاز في الحسكة يبلغ عن ٧٥٠٠ اسطوانة تالفة.

إذاً، المشكلة الملحة تكمن في عدم توفر الاسطوانات الفارغة، وهذا ما يؤدي إلى توقف وحدة التعبئة في السويدية لمدة ٣- ٤ ساعات يومياً عن العمل، وإذا كانت الشركة، هي الجهة المحتكرة لصناعة الاسطوانات أو توريدها وتوزيعها، فإن المطلب الملح يكمن في تأمين عدد كاف من الاسطوانات، ولكي لا يكون الحل ترفيعياً، لا بد من فتح وحدة تعبئة جديدة في مركز محافظة الحسكة، لكي تكون قريبة من مواقع التخزين، فالاستهلاك في ازدياد.

قلنا في أعداد سابقة من قاسيون، إن استمرار معاناة المواطنين اليومية، وخصوصا حاجة الاستهلاك الغذائي، عدا عن كونه ظلماً وإجحافاً وقهراً اجتماعياً، هو عبث بالأمن الاجتماعي، والعبث بالأمن الاجتماعي، هو عبث بالأمن الوطني، ومن يعبث بالأمن الوطني، لا نستطيع أن نصفه إلا تحت خانة العداء للوطن، هكذا يقول منطق الأمور، وإذا كان من أحد يجهل ذلك، نتمنى أن يُسمع الصوت قبل أن ينفجر الغاز معقداً، فقط يحتاج إلى ضمير نظيف، وشيء من الحرص على مصالح العباد والبلاد، والمشكلة تحديداً هي في قلة عدد الاسطوانات، إذ أن هنالك حوالي ٥٠ ألف أسطوانة تالفة في مستودعات الحسكة والسويدية، ورغم العديد من الكتب التي وجهت إلى الجهات المسؤولة، لم يحرك احد ساكناً.

■ مراسل قاسيون - السويدية

محافظة دمشق تعلن حرب الإخلاءات والإنذارات بالهدم على الفقراء.

بعد (سبت) غير اعتيادي.. كفرسوسة تكسب هدنة جديدة من «جرافات» المحافظة

من على باب مكتبه؛ دبروا رأسكم... استأجروا... لا بديل عن الإخلاء... كل هذه الصراعات، بين القانون والوضع الإنساني والريبة في تطبيق المحافظة للقانون، وفق ما تقتضيه مصالحها، وبين اتهام المواطنين لبعض التجار باللاعب بمصيرهم، وبين ما كتبتة الصحافة المحلية عن المشكلة باعتبارها الإنساني، لا بدّ من النظر إلى المشكلة بكل أبعادها الإنسانية والقانونية، والعامل المصلحي لبعض المتنفذين في رسم صورة قاتمة عن الأهالي، بوصفهم خارجين عن القانون ومغتصبين للعقارات التي يسكنوها!!

مئات العائلات سيشردها الإخلاء، وكذلك ستهدم مئات البيوت، والناس يقولون إنهم يستحقون السكن البديل والمحافظة ترى أن الأغلبية لا تستحق وبيننا ما يسمى بالقرار رقم ١١٢٤ الصادر في العام ٢٠٠٤ عن وزير الإسكان، بينما يطالب المواطنون باعتماد القرار المنصف رقم ١٥٧٠ للعام ١٩٨٤، هذا على الصعيد القانوني، أما على الأرض فخرج الناس إلى الشارع وقالوا: لن نخرج من بيوتنا... قام المواطنون بمراجعة المحافظة، فتفاجؤوا بمدير التنظيم و التخطيط العمراني يصرخ بهم،

يقول المواطنون إن الشرطة هي من بدأته، وبعد ليلة سبت عنيفة تفرق الأهالي وتنبه المسؤولون لخطورة المشكلة وضرورة إنصاف هؤلاء المواطنين. وكانت محافظة دمشق قد أبلغت المواطنين بأن الإخلاء والتنفيذ في ٢٧/١٢/٢٠٠٦، ولكن تدخل بعض الجهات حال دون ذلك، وحينها بررت المحافظة موافقتها لأسباب إنسانية، لكنها بفظنتها لم تدرك أن الحالة الإنسانية لثل هؤلاء ومن يشبههم مستمرة، فما زال الفقير فقيراً، والمصاب بالفالج مات، والأرملة لم يعد زوجها، والمدارس والمونة والشتاء ورمضان والراتب المحدود والبطالة.. تشكل مفردات حياتهم.

في ظاهرة لم نعتد مشاهدتها، خرج مئات من أهالي كفرسوسة المنذرين بالهدم إلى الشارع محتجين على توجيه محافظة دمشق إنذارات رفض أغلبهم تسلمها، جاء في الإنذار؛ (يطلب إليكم إخلاء الإشغال المنوه أعلاه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغكم هذا الإعلام تحت طائلة الإخلاء الجبري أصولاً) مزيلاً بتوقيع السيد محافظ دمشق. قام الأهالي الذين أحسوا بجدية الإنذار هذه المرة وقطعوا المتحلق الجنوبي، وتسببوا في ازدحام شديد استدعى حضور رجال الشرطة، ومن ثم قوات حفظ النظام، نتيجة عراك وتلاسن بين المواطنين ورجال الشرطة.

المحامي وعضو مجلس الشعب غالب عنيز لـ«قاسيون»:

القانون (١١٢٤) مخالف للقوانين النافذة، والمنتفعون هم «شام سيتي سنتر»!!



- **مدير التنظيم العمراني (إياسو): دبروا رأسكم... استأجروا**
- **المواطنون: لن نخرج بلا بديل**
- **الشارع في جزئه الأكبر لا يخدم وزارة الخارجية**
- **مذكرة لمجلس الدولة لتعديل ١١٢٤ لجهة المفعول الرجعي**

ما صحة ما يتردد عن مصالح بعض التجار في إنجاز هذا الإخلاء، تختلف عما تحدثت عنه المحافظة، في تخديم وزارة الخارجية؟؟

❖ إن هذا الطريق، وإن كان في جزء منه يخدم وزارة الخارجية، لكنه في الجزء الأكبر منه لا يخدمها، هو يحل أزمة مرورية، يربطه طريق الجمارك — كارلتون— ١٧ نيسان— شارع ٦ أيار، ويمتد إلى المتحلق الجنوبي، وهو بلا شك صلة وصل مرورية، كذلك من المعروف أن المحافظة تسعى لإقامة نفق في دوار كفرسوسة، وستضطر لإغلاق هذه المنطقة وبالتالي سيكون هذا الطريق بديلاً لإغلاق الساحة، لكن من حيث النتيجة المنتفعون بشكل مباشر من شق هذا الشارع هم قاطنو منطقة التنظيم، والمركز الذي يسمى (شام سيتي سنتر)، والأخير ملاصق تماماً لهذا الشارع/ ويستفيد فائدة كبيرة من شقه، ولا شك أنه يمارس نفوذه وكل ما يستطيع لمتابعة تنفيذ هذا الشارع!!...

هل نستطيع أن نقول لمواطني كفرسوسة اطمنئثوا؟؟

❖ إن حدث أي تصرف متسرع من الجهة الإدارية، فإن من يتحمل نتائجه هو من يقوم به، سواءً من النواحي الإنسانية والقانونية والأمنية، أنا أطلب من محافظة دمشق عدم القيام بأي إجراء لحين إصدار التعديل المناسب للقرار ١١٢٤، وإيجاد السكن البديل لمستحقيه. ■ **عبد الرزاق دياب**

وعداً من قائد الشرطة بمناقشة وضعهم، إلا أن التصرفات الفردية لبعض رجال الشرطة أدى إلى العراك، فقد قام البعض بتوجيه السباب والشتائم للمواطنين، وقد سمعت أن بعض الضباط ساهم أيضاً بالسباب، وهذا ليس من عادتنا ومن قيمنا، سواء كنا مواطنين، أو مسؤولين، ولا يمكن قبول الإساءة من أي طرف من الأطراف، إذ كان من الممكن وبقليل من الحكمة وبعض الكلمات الطيبة أن تنتهي المشكلة، وخرج الناس بعد أن سدت الطرق في وجوههم، يهتفون بحياة السيد الرئيس بشار الأسد، مطالبين بعدم رميهم في الشارع ، وفورا تداعي، بمبادرة فردية، أعضاء مجلس الشعب عن مدينة دمشق للاجتماع منهم؛ (د.هاروق أبو الشامات، وسليمان حداد، وزهير التغلي، بهاء الدين حسن، عدنان داخني)، وتمت مناقشة القضية، مع السيد وزير الإدارة المحلية، ومستشاره القانوني، وبحضور مدير التنظيم والتخطيط العمراني في المحافظة، وتم الإطلاع على عدد الشاغلين وفتاتهم، فوجه السيد الوزير إلى أنه يجب السعي لإيضاح القرار ١١٢٤ لجهة المفعول الرجعي، خصوصاً أنه لا يجوز إعطاء هذا القرار مفعولاً رجعياً، كذلك يجب أن تؤخذ بالاعتبار كل وسائل الإثبات، وتم الاتفاق على توجيه مذكرة فورية وسريعة إلى مجلس الدولة المعني بمراقبة القرارات الإدارية، وسؤاله وأخذ الفتوى منه بإمكانية تطبيق القرار ١٥٧٠ على الوقائع التي تمت حتى ٢٠٠٤ العام الذي صدر فيه، كذلك تطرقنا إلى البديل النقدي، كون المحافظة غير قادرة على تأمين السكن البديل، ويمكن أن تعطى الغرفة الواحدة مبلغ (٣٠٠٠٠) ليرة، والمنافع تعتبر غرفة واحدة وبالتالي مبلغ (٦٠٠٠٠٠) ليرة يمكن

ما الأثر الذي أوقعه إصرار المحافظة على

اعتماد القرار(١١٢٤)؟؟

❖راجع المواطنون المحافظة والجهات المعنية، مجلس الوزراء والإدارة المحلية، وللأسف لم يلقوا تجاوباً من الحكومة بشكل عام، واستمر الإصرار على تنفيذ القرار ١١٢٤ رغم الأخطاء الموجودة فيه، ومخالفته للقوانين والأنظمة، ومخالفته الواضحة للدستور. ونحن كأعضاء في اللجنة الدستورية والتشريعية، نرفض أي قانون يخالف الدستور، وكيف إذا كان قراراً!... ولا يرتقي بحال من الأحوال إلى مستوى القانون، ولا إلى المرسوم التشريعي، وهو ليس سوى قرار تنظيمي يخضع مباشرة للطعن به أمام الجهات الإدارية وهي (مجلس الدولة)، ويقوم بإلغائها إذا وجد أنها مخالفة للقانون والدستور، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع في مجلس الشعب عند صدور القرار ١١٢٤، وحدثت وقتها قضية بيننا وبين وزير الإسكان السابق، وبالنتيجة كانت هناك حالة تريت في التعامل مع القرار المذكور، ولم تجر إخلاءات فعلية بمضمونه، ما جرى هو توزيع إنذارات استندت إلى هذا القرار.

بدورهم المواطنون راجعوا المحافظة، وتبين أن نسبة كبيرة منهم لا تستحق السكن البديل استناداً للقرار ١١٢٤، حاولوا بشتى الوسائل، ومنهم من لجأ إلى القضاء للحصول على أحكام قضائية تعيد الوضع إلى ما قبل ٢٠ عاماً. وذلك بثبات إشغالهم للعقارات، وعدد لا بأس به قد حصل عليها، سواء بعلاقة إيجارية أو إشغالهم بشكل كامل، وتغير العدد من ١٥٠ يستحقون السكن البديل إلى ٢٨٥ أسرة بعد التصحيح الذي جرى على موضوع المسح الاجتماعي، وبقي من حيث النتيجة ١١٥ أسرة لا تستفيد من السكن البديل...

مشكلة يوم السبت جاءت على خلفية تعنت المحافظة، كيف تصرفتم كعضو لمجلس الشعب ومحام يعرف الفرق في اعتماد قانون واستبعاد آخر؟؟

❖في الآونة الأخيرة وعندما تم توزيع الإنذارات، بادرنّا كأعضاء مجلس الشعب إلى متابعة الموضوع، مع محافظة دمشق والإدارة المحلية، بعد أن أصبح الاختصاص كاملاً لوزارة الإدارة المحلية، ولم تعد هناك علاقة لوزارة الإسكان في موضوع هذا القرار، وذلك لصدور مرسوم عن السيد رئيس الجمهورية نقل صلاحيات التنظيم والتخطيط العمراني إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وأصبح وزير الإدارة المحلية هو المعني بهذا القرار، وكان متجاوباً مع أن هذا القرار يجب إعادة دراسته، ومنذ ثمانية أشهر تقريبا شكل لجنة لإعادة دراسة هذا الموضوع، ولكن للأسف لم تعقد هذه اللجنة اجتماعاً واحداً، وإنما نامت القضية مع الكثير من القضايا النائمة لدى السلطة التنفيذية، ولكن عندما وجهت الإنذارات بالإخلاء حدثت تظاهرة السبت المؤسفة، وكانت بدايتها سلمية لكن بعضاً من عناصر الشرطة تصرفوا بطريقة غير لائقة، وكان الناس حينها قد بدؤوا بالتفرق بعد أن تلقوا

ليست المرة الأولى التي يتم فيها الإخلاء

في كفرسوسة، لماذا هذه المرة أخذت المشكلة

بعداً غير طبيعي وصل إلى حد العنف؟!

❖جرت في منطقة كفرسوسة إخلاءات أسوء بالأحياء الأخرى بدمشق، وما يتعلق بإخلاءات التنظيم فهي تخضع للقانون رقم ٩ للعام ١٩٧٤ (قانون تنظيم وعمران المدن)، أما الإخلاءات في المنطقة الاستملاكية فإنها تخضع لأحكام القانون ٢٠ للعام ١٩٨٣ (قانون الاستملاك)، والمادة ٦٠ من القانون ٩ لعام ١٩٧٤ التي تنصّ على أنه: لا يجوز إخلاء أي مسكن دون تأمين التعويض المناسب أو السكن البديل، أما الفقرة (هـ) من المادة ٣٤ من قانون الاستملاك فهي تنصّ على: صلاحيات وزير الإسكان في إصدار القرارات التنظيمية، المتعلقة بالمساكن التي تعطى للمنذرين بالهدم، وتنصّ على أن الأولوية تكون لمن ذهبت عقاراتهم بالاستملاك باستلام السكن البديل، ثم تأتي بعد ذلك الجمعيات التعاونية السكنية في موضوع المساكن الشعبية.

والمشكلة التي يعاني منها المواطنون في منطقتنا (كفرسوسة) والمناطق الأخرى هي؛ صدور القرار ١١٢٤ عن السيد وزير الإسكان عام ٢٠٠٤، حيث أنه عدل القرار ١٥٧٠ للعام ١٩٨٤ بعد أن كان معمولاً به لمدة عشرين عاماً (١٩٨٤ – ٢٠٠٤)، وهو القرار الذي صدر خلافاً للدستور والقوانين النافذة!!، وأعطى مفعولاً رجعياً لا ينماشى ولا يتناسب سواء مع الدستور، أو مع القوانين الأخرى، مثل (القانون المدني وقانون البينيات) و(قانون أصول المحاكمات)، وبالتالي هو مشوب بعدة أخطاء، منها عدم اعترافه بوسائل الإثبات المختلفة الواردة في القوانين، وعلى الخصوص قانون الإيجار، حيث أن قانون الإيجار ينصّ على أنه: يمكن إثبات حالة الإيجار بكافة وسائل الإثبات المطلوبة، والقرار ١٥٧٠ كان يقبل بأي وثيقة تدل على الإشغال، ويشترط لقبوله أن يكون قد مضى عليه سنتان قبل الإنذار، أو سنة على الأقل قبل صدور المرسوم الاستملاكي أو التنظيمي أيهما أقل، فيما قام القرار ١١٢٤ بعكس المسألة بالكامل، فطالب بأن تكون هناك إثباتات بوثائق رسمية، وهي غير متوفرة عند أكثرية من يشغلون هذه العقارات، إضافة لكل ما يتعلق بالمفعول الرجعي لهذا القرار. إن كل من كان موجوداً في الفترة من صدور القرار ١٥٧٠ وحتى صدور القرار ١١٢٤، يجب أن تشملهم (قانوناً) أحكام القرار ١٥٧٠، لا أحكام القرار ١١٢٤ .

أما الذي حصل، فهو أن الوحدة الإدارية (محافظة دمشق) اعتمدت القرار ١١٢٤ وبمفعول رجعي، وحرمت بالتالي المواطنين من حقوقهم بالسكن البديل على فترات، وهناك ثلاث حالات متشابهة من الإخلاءات في كفرسوسة، منطقة التنظيم، اعتمد في الحالتين الأولى والثانية القرار ١٥٧٠، ومن باب المساواة بين المواطنين لا يجوز إعمال نص القرار ١١٢٤ المواطنين أنفسهم في المنطقة التنظيمية، وهذا ما أدى لحصول المشكلة للإخلاء الأخير...

أهالي (مزرعة نصري) في حي «جوبر» بالعاصمة..

المحافظة تريد اقتلاعهم من بيوتهم، ووعود بالسكن للبعض.. والبقية إلى الشارع!!



■ عبسي سميسم

يبدو أن محافظة مدينة دمشق لم تتعلم من درس (كفرسوسة) ولم تدرك بعد أن سلبها لبيوت مواطنين فقراء بغير وجه حق قد يؤدي إلى تداعيات وممارسات هي بغنى عنها؛ فبعد أن قامت بمحاولة فاشلة في كفرسوسة، أرسلت إندارات إلى أهالي حي (مزرعة نصري) في حي جوبر الواقع شرقي العاصمة، تبلغهم فيها بوجوب إخلاء منازلهم خلال شهر واحد تمهيداً لهدمها، كما أبلغتهم بضرورة تهيئة الأوراق التي تثبت ملكيتهم لبيوتهم بموجب القرار (١١٢٤) لعام ٢٠٠٤، أي (إما عقد إيجار يعود تاريخه إلى ما قبل عام ١٩٧٤، أو صك ملكية يعود إلى ما قبل هذا التاريخ)، لتعد كل من أنهى أوراقه بسكن بديل.

وبعد مدة قصيرة من توجيه الإندارات، أرسلت المحافظة أليتي هدم لاختبار قدراتها في تلك المنطقة، واختبار مدى تمسك الأهالي ببيوتهم، فقام الأهالي بتكسير الأليتين وطردهما من الحي «حسب أهالي الحي»، ولكن الأمور بالتأكيد لن تتوقف عند هذا الحد..

الـ(١١٢٤) قرار وزاري

يخالف الدستور ويجيز سلب البيوت!

إن القرار ١١٢٤ الذي تعتمد عليه المحافظة في تحديد مستحقي السكن البديل، هو بلا أدنى شك قرار ظالم أصدره وزير الإسكان عام ٢٠٠٤، إذ أن هدفه الوحيد، كما يبدو، هو التخفيف قدر المستطاع من عدد الناس الذين يستحقون سكناً بديلاً في المناطق المستملكة أو المناطق التي سينفذ فيها التنظيم، وذلك بإلغائه لجميع حقوق الساكنين (التي منحهم إياها الدستور، ومنحتهم إياها القوانين) في إثبات ملكيتهم لبيوتهم، واقتصار القرار على اعتماد صك الملكية قبل عام ١٩٧٤ أو عقد الإيجار قبل هذا التاريخ.. علماً أن القانون يجيز إثبات الملكية بكل الوسائل الممكنة (ساعة كهرباء، عداد مياه، مكان الدراسة..الخ)، وبما أن صانعي القرار يعلمون أنَّ الناس في تلك الفترة، لم يكونوا يعتمدون بشكل كبير على عقود الإيجار، إذ أن الإيجار في تلك الفترة كان يعتمد على الثقة، مجرد الثقة!! كما أن البيع كان في معظمه يتم عن طريق الكاتب بالعدل، (وهو جهة مخصصة من قبل القضاء السوري)، وأن كثيراً من معاملات البيع والإيجار كانت تترك معلقة.

لذلك فقد لجؤوا إلى إلغاء كل وسائل الإثبات الأخرى واستخدام وسائل تعجيزية، بإجبار الناس

نهاركم مازوت...اعذروهم..!



مازوت مازوت...

لا تسيئوا الفهم، فنحن لا نبيع المازوت، إنما نحن نتفسيه بدل البنزين والأوكسجين، وأنتم أيضاً، تتفسونه وتمسحون وجوهكم به كل صباح، وكل مساء، وهو مازوت وطني ومن النوع الجيد، فلا تقلقوا، صحيح أن البنزين، وإن كان وطنياً، أغلى وأفضل وأكثر ضرراً من المازوت (شقيقه بالرضاعة)، وصحيح أن الأوكسجين مع كونه مشتركاً بين جميع الأمم، ومع كل ما يحتويه من كرابين ثائية وثالثة أحياناً، سيبقى الأرخص والأطيب والأكثر صحةً، لكن، وبكل أسف... المازوت وحده المتوفر لديهم حالياً (وهو سيد المحروقات)، فامسحوا وجوهكم واعذروهم..!

كم من المرات حاولوا أن يحمو رئات أطفالكم من مازوتهم؟، وكم من المرات قاموا برفع سعره عليكم ليحموكم من جيعهم؟، لكن هروبيكم من البرد القارس في الشتاء يستد بشكل أساسي إلى المازوت، واحضار السلع والخضار إلى موائدكم، يتم على ظهور الشاحنات التي تعيش

أن منزل زوجها مشيد منذ عام ١٩٥٨ وكان يملكه والد زوجها وقد تم نقل ملكية البيت إلى اسم أخ زوجها سنة ١٩٦٩ ومن ثم انتقلت ملكيته إلى اسم زوجها في عام ١٩٨٤ مع ذلك المحافظة لم تعترف بكل هذه الثبوتيات وقررت أنهم لا يستحقون سكناً بديلاً وأضافت: إن راتب زوجي هو ٥٢٠٠ ل س ولا يوجد لدينا معيل سوى هذا الراتب الذي نعيش عليه أنا وزوجي المريض وأولادنا الستة فبأي حق سيرموننا في الشارع ويسلبوننا بيتنا دون أي تعويض أو سكن بديل علماً أن بيتنا مؤلف من أربع غرف ومنافع عدد ٤، ولدى سؤالنا عن لجنة المسح الاجتماعي ورأيها بوضع بيتهم أجابت: قال لنا موظف المحافظة أنتم غير مستحقين لا تعويض ولا لسكن بديل فقلت له وهل سندهب إلى الرصيف أجابنا باستهزاء: إذا قررتم الذهاب إلى الرصيف فعليكم أن تدفعوا لنا إشغال رصيف. وتساءلت السيدة إذا كانت ملكية البيت قد نقلت من أخ زوجي إلى زوجي بعد عام ١٩٧٤ فهل يحق للمحافظة أن ترث البيت ولا تعطي أحداً سكناً بديلاً.

السيد خالد السحلي، كان يسكن في منطقة الاستملاك، فأراد أن يريح باله ويضمن بيته، فباع بيته في منطقة الاستملاك، واشترى عام ٢٠٠١ بيتاً في التنظيم كلفه مليون ليرة سورية، لكنه فوجئ أن بيته سيذهب في الشارع، وأنه لا يستحق سكناً بديلاً كون بيته محدثاً، علماً أنه مسجل بالطابو.

أما السيد علي بكور فقد جاءت لجنة المسح في الفترة التي كانت بها عائلته في القرية لإعداد (المونة)، وكان هو في وظيفته أثناء الدوام الرسمي، فسجلت اللجنة بيته على أنه (مفلق) وبالتالي فهو لا يستحق سكناً بديلاً!!

السيدة كوكب الشمعة قالت: اشترت والدتي البيت الذي أسكن فيه حالياً عام ١٩٨٦ عن طريق صك ملكية (طابو أخضر) وفي عام ٢٠٠٢ توفيت والدتي وأجرينا معاملة حصر إرث نظامية اشترت بموجبها جميع حصص إخوتي الذين تنازلوا عن حصصهم عن طريق الكاتب بالعدل، وصار البيت ملكي وسكنت فيه. وفي عام ٢٠٠٦ جاءت لجنة المسح وحددت مساحة البيت وسجلته باسمي كما سجلت زوجي وأولادي كمقيمين معي في البيت وبعد شهرين عادت اللجنة نفسها، وكنت وقتها قد أجريت عملية جراحية اضطرتت بسببها للسكن عند ابنتي ريثما تتحسن حالتي الصحية وبسبب الظروف المادية الصعبة التي نجمت عن وضعي الصحي فقد أجرت البيت لمدة أربعة أشهر لاستئيد من أجاره في تغطية بعض النفقات، فاعتبرت اللجنة التي وجدت المستأجرين في البيت أنني لست بحاجة إليه وأنني لا أستحق سكناً بديلاً، والأنكى من هذا أن وزارة الأوقاف وهي الجهة المستملكة قد فرضت علي مبلغ ٩٥ ألف ليرة سورية. وأضافت السيدة كوكب: إن المفارقة التي حصلت هي أن الدين استأجروا عندي كانوا قد اشتروا بيتاً منذ سنة ونصف قرب بيتي ومع ذلك فقد استطاعوا أن يديروا رأسهم مع المحافظة وأن يحصلوا على سكن بديل لمنزلين. وأضافت السيدة كوكب: يوجد في مزرعة نصري ـ طريق المواصلات ـ أملاك دولة تم تشييد مبان عليها عن طريق الاستيلاء، وقد صدر قرار استملاك لكامل العقارات الواقعة على هذا الطريق برقم ٣٦٧٨ تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠، ووجهت إندارات حينها لقاطني تلك العقارات، ولكن بما أن معظم شاغلي تلك العقارات من ذوي النفوذ، فقد تم تغيير مسار الشارع، وحوّل إلى تنظيم شرقي باب شرقي الذي نقطن فيه، ووجهت لنا إندارات لتنفيذ المخطط دون إعطاء سكن بديل لمعظم من يسكن في هذه المنطقة. وأضافت أن المحافظة تكذب على الصحافة وتقول إن ٩٠٪ من الشاغلين استحقوا سكناً بديلاً، وهذه الكذبة قد فبركتها المحافظة لتضليل الرأي العام، فهي قد قسمت المنطقة إلى ثلاثة أقسام:

- ـ منطقة تنظيم شرقي باب شرقي.
- ـ منطقة استملاك ١٩٨٢ .

٢ ـ منطقة حارة معمل الزجاج (امتداد شارع العباسيين) فقد تكون نسبة المستحقين في إحدى هذه المناطق قد وصلت إلى ٩٠٪ أما نحن فأكثر من ٧٠٪ منا لم تعطه المحافظة سكناً بديلاً.

أما السيدة سمر هلالة، فقد أكدت أنها أرملة وتعمل أربعة أولاد، وأضافت: اشترى زوجي المنزل في عام ١٩٨٠ وقمنا بتسجيل البيت (طابو أخضر) باسم زوجي المتوفى، ولما جاءت لجنة المسح، سجلت البيت على أنه محدث! وتساءلت السيدة سمر: كيف يسجل بيت بصك ملكية (طابو أخضر) إذا كان مستملاً؟؟ وأضافت: ألا يكفي إشغال البيت ٢٧ سنة لكي نستحق سكناً بديلاً؟؟

اشترى في التنظيم هرباً من الاستملاك فخر بيته الجديد!!

السيد خالد السحلي، كان يسكن في منطقة الاستملاك، فأراد أن يريح باله ويضمن بيته، فباع بيته في منطقة الاستملاك، واشترى عام ٢٠٠١ بيتاً في التنظيم كلفه مليون ليرة سورية، لكنه فوجئ أن بيته سيذهب في الشارع، وأنه لا يستحق سكناً بديلاً كون بيته محدثاً، علماً أنه مسجل بالطابو.

محمد العبد الذي أبكى الجميع

بينما كنا نستمع للقصص المفزعة والمأساوية لأهالي حي مزرعة نصري، دخل رجل في العقد الرابع من العمر ضخم البنية ذو شاربين كثيفين تدل ملامحه على القوة والقسوة، ظننت للوهلة الأولى أنه قادم ليتعارك معنا، ولكنه عندما وصل إلينا وجدنا فيه إنساناً، طيباً، وديعاً ومحجبواً من جميع أهل الحي، ولما سألناه عن قصته مع المحافظة، تغير لونه، وما إن حاول الحديث حتى توقف الكلام في حلقة وحبس دمه، ولكنه كابر على نفسه وحاول أن يخفي غصته بين الأوراق التي صار يخرجها من جيوبه و(التي تثبت ملكيته للبيت الذي ورثه عن جدّه)، ولكنه لم يصمد طويلاً، فأنفجر بكاء أبكى كل من كان حاضراً، صرخ فينا والدموع تهمهر على خديه:

هل تعلمون أن طعامي أنا وزوجتي وأطفالي مقتصر على الخبز والزيت؟! وهل تعلمون أن الزيت قد نفذ الآن من البيت؟؟.. وهل تعلمون أنني أسكن مع زوجتي وأولادي الثلاثة في غرفة واحدة نكاد لا نتسعدنا!!.. واسترسل بلغة هيسستيرية: هل تعلمون أن ابنتي أصبحت صبية وهي تمام معنا في نفس الغرفة التي أنام فيها أنا وزوجتي؟؟ وأضاف نحن أناس مستورون لا نريد شيئاً من أحد، ولا نتذمر من شيء، فلماذا يريدون أن يرمونا في الشارع؟؟

إنه محمد العبد الذي شعر بالعجز رغم كل

الرجولة التي يتمتع بها، شعر بأن بلده تلفظه إلي

الشارع.. تجعله وأسرته ينتظرون مصيراً مجهولاً،

بالرغم من أنه يفعل ما بوسعه، ويتحمل كل

ضغوطات الحياة.

بعد أن هدأنا نفس الرجل قليلاً، حدثنا عن وضعه مع المحافظة إذ قال: نحن ثلاث عائلات نسكن في منزل مساحته ٤ قصبات مؤلف من طابقين، يسكن أخي وعائلته وأمي الأرملة في الطابق الأول المؤلف من ثلاث غرف ومنافع، بينما أسكن أنا وعائلي المكونة من خمسة أشخاص في

غرفة ومنافع في الطابق العلوي، ونحن نملك هذا البيت منذ العام ١٩٦٢ وقد توفي والدي قبل جدي في عام ١٩٨٠، فعمد جدي إلى نقل ملكية البيت إلى اسمنا عن طريق عقد بيع قطعي مصدق من الكاتب بالعدل، ولما جاءت لجان المسح سجلوا لي غرفة وموزع ومنافع، وسجلوا في الطابق السفلي لأخي وأمي ثلاث غرف ومنافع، ولما راجعت المحافظة، فوجئت بأنني غير مستحق للسكن البديل، فتقدمت باعتراض إلى المحافظة فطردني الموظف ولم يقبل اعتراضي؟؟!! وبعد مراجعات عديدة للمحافظة طلبوا مني أن أكتب عقد إيجار ببني وبين أهلي بتاريخ قبل عام ١٩٧٤، فقلت لهم إنني في ذاك التاريخ كان عمري لا يتجاوز الخمس سنوات! فقالوا لي: اكتب عقد ونحن ندبره لك!!!

جلطات ووفيات ووعود من المحافظة

السيد جريوس جواب قال: طلب المحافظ مقابلة أربعة أشخاص من كل حارة ستهدم، وكنت من بين ممثلي حارتنا، وكان من بين الذين اجتمعوا بنا إضافة إلى المحافظ مدير التخطيط والتنظيم العمراني وقائد شرطة دمشق ورئيس قسم شرطة جوبر وقد وعد المحافظ خلال الاجتماع بتسليم كل شخص أنهى أوراقه الثبوتية وفق القرار ١١٢٤ سكناً بديلاً في أبراج الزيلطاني التي ستبنى مستقبلاً، ومن لا يستطيع الانتظار فقد وعد بتسليمه سكناً بديلاً في الحسينية بشكل فوري. وبالنسبة للناس الذين يسكنون في مزرعة نصري قبل عام ١٩٧٤ ولم يستطيعوا إثبات ملكيتهم وفق القرار ١١٢٤، فقد وعد بتعديل هذا القرار ليتمكن معظم المستحقين من إثبات استحقاقهم للسكن البديل.

وأضاف السيد جريوس: لقد عانى جميع سكان الحي من هذه الإنذارات التي شكلت لهم رعباً حقيقياً يهددهم في مسكنهم، وأنا واحد من الناس الذين أصيبوا بجلطة قلبية نتيجة الضغط النفسي الشديد الذي تعرضنا له، وقد مكثت في العناية المشددة ونجوت بأعجوبة من الموت، وهناك ثلاثة آخرون أصيبوا بجلطات مماثلة منهم: شكري الطحان، وزهرية الزحيلي التي أصيبت بجلطة وماتت إثر سماعها خبر اقتلاعها من منزلها ...

في محافظة دمشق

في محافظة دمشق وجها رئيس المكتب الصحفي إلى المهندس عبد الفتاح إياسو مدير التخطيط والتنظيم العمراني في المحافظة لأخذ رأي المحافظة حول موضوع حي مزرعة نصري، ولكن السيد إياسو رفض الحديث دون كتاب رسمي من السيد المحافظ، واتصل برئيس المكتب الصحفي د.أنطون شار الذي دعانا إلى مكتبه وقال إنه بصورة الوضع وإن مشكلة حي مزرعة نصري قد حلت تقريباً، وإن عدد المتضررين هو ٢٥٠ عائلة، منهم ٢٠٠ عائلة مستحقة، أما بالنسبة للآخرين فإن أوضاعهم قيد الدرس حالياً، وأضاف د.أنطون أن السيد المحافظ قد خير الناس المستحقين بين استلام سكن بديل فوراً في الحسينية، وبين الانتظار سنة ونصف لاستلام سكن بديل في مدينة دمشق، كما وعدهم بتعديل قرار وزير الإسكان ـ ولم نتمكن من أخذ أية معلومة عن وضع الحالات التي طرحها الناس والذي حكمت عليهم المحافظة بأنهم لا يستحقون السكن البديل.

من لا يملك خبره لا يملك إرادته..



● رسالة القاهرة - إبراهيم البدرائي

لا يمر عام دون أن نفاجاً بأن احتياطي القمح المخصص للخبز البلدي (خبز الفقراء) لا يكفي سوى لفترة وجيزة.

الخبز في مصر يسمى (عيش)، وهذا الاشتقاق اللغوي للتسمية يحمل دلالات عميقة، إذ أن الخبز هو عماد الحياة ومصدر العيش الأساسي للمواطن المصري.

طالعنا الصحف أن وزارة التضامن الاجتماعي(وهي وزارة مستحدثة استحوذت على اختصاصات وزارة التموين)، أعلنت أن «الأرصدة الإستراتيجية المتوافرة من الأقماح لإنتاج الخبز البلدي المدعم... متوافرة لمدة شهرين ونصف الشهر»، وأن كميات متعاقد على استيرادها سوف تصل إلى الموانئ المصرية خلال الشهرين الحالي والقادم.

وهكذا عودتنا حكوماتنا «غير الرشيدة» على الرد الفوري المدعوم بأرقام ما، بأن جهودها لا توفق في حل مشكلاتنا .

مشكلة القمح لا تكمن في المسارعة إلى استيراد كلما قارب مخزونه على النفاذ . ذلك أن الاستيراد محاط بمخاطر جمة بالنسبة لسلعة إستراتيجية مثل القمح، بداية من الضغوط الامبريالية (الأمريكية على وجه الخصوص)، وقد جربناها سابقاً، وحتى احتمالات اضطرابات وحروب في المنطقة – وهذا احتمال كبير الآن – تحول دون وصول القمح إلينا .

كانت مصر تاريخيا هي سلة الغلال للإمبراطورية الرومانية، وظلت هكذا بالنسبة لمنطقتنا ربما حتى المراحل المتأخرة من حكم المماليك ومن بعدهم الأتراك .

كانت الملحة الهائلة لبناء السد العالي والتي اتسعت إلى تأميم قناة السويس، وما تلى ذلك على طريق التنمية ودعم للاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، كانت هذه الملحة تضع في مقدمة أولوياتها توسيع الرقعة الزراعية لتوفير الغذاء للشعب، خصوصا توفير الاكتفاء الذاتي من القمح.

وهذا هدف ممكن التحقيق على أرض الواقع.

منذ أكثر من عشرة سنوات أعلنت الحكومة عن «مشروع توشكي» الذي يقوم على استصلاح مساحات واسعة من الأرض وزراعتها، وفي غمار الحملة الدعائية الواسعة التي قامت بها الحكومة «لإنجازاتها التاريخية» مقدماً!! في عصر الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق، صوروا الأمر كما لو أن كل مشاكلنا خاصة في إنجاز الغذاء قد أصبحت من الماضي. وكما اشتغل الموضوع فجأة، انطلقاً فجأة، ولم يعد له ذكر. لقد اكتفت الحكومة بتوفير بنية أساسية بما فيها توصيل المياه (بتكلفة عالية للغاية) لاستصلاح المساحات الأكثر جودة من الأرض التي اشتراها بعض أمراء الخليج والبعض من النخبة المصرية المتنفذة، وأقاموا عليها مزارع حديثة لمحاصيل غير تقليدية مخصصة للتصدير!!

قبل ذلك ترددت أحاديث جادة عن مساحات شاسعة (عشرات الملايين من الأفدنة) تقع على الحدود المصرية السودانية، صالحة للزراعة بجهود استصلاح ضئيلة، وتتوافر لها الموارد المائية الكافية، ويمكن زراعتها بالقمح الذي يكفي احتياجات العالم العربي بأسره. وتردد أنه تم إعداد أفكار أولية لمشروع يقوم السودان بمقتضاه بتقديم

غالبية الأرض، وتقدم مصر العمالة الماهرة وجزء من الأرض، وتقدم ليبيا المال. غير أن المشروع لم يبدأ أصلا بحجة أنه سوف يغضب الأمريكيين!! مؤرخو المرحلتين الملكية والتركية يذكرون أنه في فترات انخفاض فيضان النيل وعدم كفاية المياه للزراعة، كانت تنتشر المجاعات ويهلك السكان جوعاً، كان الموسرون يشترون مكيال القمح بعشرات الدنانير الذهبية لإنقاذ أسرهم من الموت.

لكن ذلك كان من قرون خلت، لم يكن فيها السد العالي ولا علوم تطوير الإنتاجية الزراعية ومراكز الأبحاث المحترمة في بلادنا ولا وسائل النقل السريع.. الخ. كان الجوع خطر داهم يهدد الشعوب. لكنه لم يعد خطراً الآن بالنسبة لبلدان مثل الصين الشعبية ذات المليار وثلث من السكان، أو الهند ذات الأكثر من مليار نسمة، اللتين حققتا اكتفاءً ذاتياً من الغذاء، وتجاوزا أخطار المجاعات والابتزاز والضغوط السياسية. وتمكنت سورية من تحقيق طفرة زراعية، وفي إنتاج القمح بالذات بما حقق لها اكتفاءً ذاتياً، فتمكنت من الصمود ومواجهة الضغوط الامبريالية.

لكن في عصرنا الزاهر!! لا يواجه الموسرون، أو بالأصح القلة الضئيلة التي تغتصب الثروة والسلطة ما كان الموسرون في سالف الزمان. ففي حفلاتهم

حراك أميركا اللاتينية..

البوليفي موراليس ثار لـ«تشي» و«الإنكا»



خلال ١٨ شهراً أعقبت تسلم موراليس مقاليد الحكم، عرفت بوليفيا العديد من الإنجازات والكثير من التحديات، وتحت شعار «الرأسمالية هي العدو الأسوأ للإنسانية»، قدّم «عبد الناصر البوليفي»، كما وصفه البعض، هديته الثمينة إلى العمال في عيدهم، في العام الماضي، بتأميم قطاع الغاز، في قرار تسبب بفتور في العلاقات مع البرازيل وإسبانيا، لكنّ الحليف الفنزويلي نجح حينها في احتواء الموقف.

وحفاظاً على «الشفافية في التعاملات المالية»، أمم الرئيس البوليفي مناجم أورورو التي تمتلكها شركة «غلنكور» السويسرية، موضحاً أن «الشركات التي تحترم القانون البوليفي، ولا تسلب أموال الشعب، سيتم احترامها، ولكن إذا ما خرقت هذه الشركات قوانيننا، لن يكون لدي أي خيار سوى استرجاعها»، في ما اعتبر بمثابة خطوة أولى على طريق إصلاح قطاع المناجم.

وانطلاقاً من مبدأ «الصراع من أجل السلطة والأرض للسكان الأصليين»، أعلن موراليس عن خطة جديدة للإصلاح الزراعي، تقوم على مصادرة أراض غير منتجة (٧٧ ألف ميل مربع)

عربي - دولي

أرقام مؤلّة حول الأسرى الفلسطينيين

كشف تقرير حديث أصدرته وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية، أن قوات الاحتلال «الإسرائيلي» اعتقلت نحو مليون فلسطيني منذ ١٩٦٧ . وأشار الى اعتقال ٤٢٠ ألف فلسطيني خلال الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٨٧، و٢١٠ ألف خلال الانتفاضة الأولى (٩٨٧ –١٩٩٤)، وارتفع العدد منذ منتصف ١٩٩٤ وحتى الآن الى قرابة المليون معتقل.

وذكر التقرير أن ١١٢٠٠ أسير يقبعون حالياً في ٣٠ سجنأ ومعتقلاً ومركز توقيف للاحتلال، هم ٩٦٣٠ أسيراً من الضفة، و٨٤٠ من القطاع، و٥٢٠ من القدس المحتلة، فضلاً عن ٥٨ أسيراً من جنسيات عربية أخرى. وأشار إلى اعتقال أكثر من ٦ آلاف طفل منذ انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، ولا يزال ٣١٧ طفلاً قيد الاعتقال، و٩٨ طفلاً منهم مرضى ويحتاجون عناية طبية، وهناك ٥٠٠ أسير اعتقلوا وهم أطفال، وياتوا الآن رجالاً وما زالوا داخل السجون. واعتقلت منذ انتفاضة الأقصى ٦٠٠ أسيرة، منهن ١٠٥ أسيرات مازلن قيد السجن.

وكشف التقرير أن الأسيرات يحجزن في أماكن لا تليق بهن، دون مراعاة لاحتياجاتهن الخاصة.

وبالنسبة لشهداء الحركة الوطنية داخل السجون والمعتقلات «الإسرائيلية»، بين التقرير أن هناك (١٨٩) أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب داخل أقبية التحقيق، ونتيجة الإهمال الطبي والقتل العمد بعد الاعتقال.

كميات كبيرة من اللحوم المستوردة الفاسدة والتي لا تصلح للاستهلاك الآدمي.

منذ عامين تقريباً أثر موضوع استيراد اللحوم من السودان. وتم الاستيراد فعلاً وتحددت أسعار البيع للمستهلك بنصف الأسعار السارية. لكن الكميات الهائلة المستوردة تبخرت من الأسواق بسرعة البرق، ولم نعد نسمع عن استيراد اللحوم من السودان، لتستمر أسعار اللحوم في الصعود الجنوني وبدرجة لا تطاق.

والآنكى، أنه منذ سنوات قليلة تأسس ما يسمى «بورصة الدواجن» من خلالها يتحكم كبار منتجي الدواجن في الأسعار وسيادة الاحتكار، حيث يهلك صغار المنتجين، ثم تم حظر تربية الدواجن في بيوت الفلاحين بدعوى انتشار أنفلونزا الطيور. وهكذا ارتفعت أسعار الدواجن بدرجة كبيرة للغاية.انه الاحتكار!!

هكذا تمسك بنا ويخناق الوطن الأزمات والأخطار من كل جانب، نتيجة سياسات بدأت منذ ثلث قرن، واستهدفت إقامة طبقة ضيقة اعتمدت النهب الوحشي وكل الأساليب الإجرامية وغير المشروعة طريقاً وحيداً للشراء، حتى وإن ذهب الوطن والشعب إلى الضياع.

رحيل أوليفر هيل

المناضل ضد التمييز



توفي في ٢٠٠٧/٠٨/٠٧ الحامي الأميركي الأسود أوليفر هيل الناشط المعروف ضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة، عن عمر ناهز المائة سنة.

وكانت صحيفة «تايمس ديسباتش» الأمريكية قد أعلنت أن «هيل» توفي في منزله في ريتشموند عاصمة ولاية فيرجينيا .

ساهم «هيل» في تغيير المجتمع الأميركي في العمق بنقله المعركة ضد التمييز العنصري إلى المحاكم في مجالات عدة، منها حق التصويت واختيار أعضاء هيئة المحلفين وتأمين النقل المشترك لتلامذة المدارس البيض والسود والمطالبة بحقوق متساوية للعاملين السود .

وبرز دوره الأساسي في نضاله من أجل حقوق السود في شكاوى رفعت عام ١٩٥٤ ضد مدارس تلجأ إلى التمييز العنصري، مما حمل المحكمة العليا الأميركية حينها على اعتبار مثل هذه الممارسات غير دستورية.

وفي١٩٩٩ قلده الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» وسام الحرية الرئاسي، وهو أعلى وسام شرف مدني أميركي.

أفقدت خطة الإصلاح الزراعي الوقف الكنسي جزءاً كبيراً من أراضيه «غير المنتجة». وسرعان ما تحولت تحذيرات الكنيسة من النزعة العلمانية للعهد الجديد، إلى صراع مفتوح مع الحكومة، تفجر مع إعلان وزير التربية والثقافة فيليكس باتزي«علمنة التعليم».

وفيما دعا أساقفة بوليفيا الشعب إلى«الدفاع عن معتقداتهم» مطالبين موراليس بـالتمييز بين دولة علمانية ودولة تعادي الأديان»، اتهم المطران تيتو سولاري، ذو النفوذ الواسع في الأوساط الكنسية، موراليس بالعمل من خلال «نموذج شيوعي»، ما دفع بباتزي إلى اتهام الأساقفة بأنهم «يكدبون على الشعب»، معتبراً أنّ «الكنيسة كشفت عن وجهها الحقيقي، فهي اليوم إلى جانب الأوليغارشية، لأنها على مدى ٥١٤ عاماً كانت في خدمة هذه الأوليغارشية».

إلى جانب الصراع مع المؤسسة الكنسية، جاءت الاشتباكات بين مزارعي الكوكا المؤيدين لموراليس، وأنصار الحاكم المحلي في كوباهايانا مانفرد رئيس في كانون الثاني الماضي لتضيء على مشكلة جديدة بين السلطة المركزية والمقاطعات.

وتأتي هذه الاشتباكات على خلفية الدستور الجديد الذي تعهد به موراليس في حملته الانتخابية، والذي شرعت جمعية تأسيسية بكتابته في ٦ آب الماضي. وفيما يعيد الدستور الجديد السلطة للسكان الأصليين، ييدي العديد من حكام المقاطعات التسعة، خصوصاً تلك الغنية بالنفط والمواد الخام، معارضتهم لهذا التوجه، حيث تطالب ست مقاطعات بمزيد من الاستقلالية عن السلطة والمزيد من المشاركة في الموارد العامة، مع الإشارة إلى أنّ هذه المطالبة تأتي من قبل المقاطعات الأكثر ثروة (لاباز، سانتا كروز، كوتشاهامبا، باندو، بيني وتارياخا). وقد لوحت بعضها بالانفصال في حال استمرار موراليس في سياسته الإصلاحية.

أمام هذه الضغوطات اتخذ موراليس سلسلة من القرارات لامتنصاص الصدمة، كان أبرزها إقالة عدد من وزرائه في مقدمتهم باتزي ووزيرة الداخلية اليسيا مونوز، في وقت يطرح العديد من المراقبين اللاتينيين جدياً سيناريو وقوع انقلاب أوليغارشي يطيح بالرئيس اليساري، وهذا ما دفع بحليفه تشافيز مؤخراً إلى التصريح بأنه لن يسمح بأي زعزعة للاستقرار في لاباز، مؤكداً أنّ أي انقلاب على موراليس لن يدوم أكثر من انقلاب بيدرو كارمونا، المدعوم أميركيا، في إشارة إلى الانقلاب الفاشل الذي شهدته كاراكاس عام ٢٠٠٢ والذي استمر يومين فقط.

● **وسام متي «السفير» اللبناني**

من صحافة العدو:

جسور أمريكا الآيلة للسقوط

«عهدنا الذهبي قد ولى»، كتب في هذا الأسبوع الصحفي الأمريكي واسع التأثير مورت زوكerman. استطلاعات الرأي التي أجريت من قبل مجموعة من الأطراف ذات العلاقة مثل «وول ستريت جورنال» وشبكات «ان بي سي» و«سي. بي.اس» التي أجريت قبل انهيار الجسر من فوق نهر المسيسيبي توصلت إلى نتائج سوداوية: ١٩ في المائة فقط من الأمريكيين يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الصحيح، بينما كان ٧٠ في المائة على قناعة بأن بلادهم ذاهبة نحو الضياع.

أكثر من ثلثي المواطنين الأمريكيين على قناعة بأن الركود الاقتصادي العميق قد وصل، أو أنه سيصل في المستقبل القريب—رغم المعطيات الاقتصادية المحلية الايجابية.

وليس هناك من يحول دون قدوم هذا الركود: ٣٢ في المائة فقط من الأمريكيين، أي أقل من الثلث، أعطوا الرئيس بوش علامة ايجابية على أدائه. هذه درجة في الحضيض (تقريباً) وغير مسبوقة في شعبية الرئيس.

الكونغرس، حجر الزاوية للديمقراطية الأمريكية، يعاني من صورة أكثر تردياً: ٣ في المائة فقط من مواطني الولايات المتحدة يقدرون عمل الشيوخ بصورة ايجابية.

المصدر الأول للتشاؤم هو حرب العراق.

رغم تأثيرها المحدود على حياة المواطن اليومية، إلا أن إخفاقاتها تُخيم على كل المجالات حتى مستوى مكانة أمريكا الاعتبارية في نظر مواطنيها ذاتهم.

لم نعد دولة عظمى قائدة وناجحة — قال الأمريكيون بلهجة تقريرية.

٤٤ في المائة من مواطني الولايات المتحدة قلقون، حتى قلقين جداً، من النفقات الصحية الباهظة ومن عدم وجود تأمين صحي شامل. ٣٤ في المائة قلقون من قرار الاستثمارات الجيدة للدول ذات الأجر المنخفض.

٢٢ في المائة قلقون من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٢٠ في المائة فقط (١) قلقون مما يحدث في البورصة.

المعطيات الأخيرة ليست مفاجئة: المواطن الأمريكي لم يعد مشاركاً بصورة مباشرة في استثمارات البورصة منذ زمن. بعدما اكتوى من التآرجحات الحادة في سوق الأسهم ونأى بنفسه عن وول ستريت وأخطائها.

الاقتصاد البيتي الأمريكي يُسلم إدارة مدخراته القليلة في العادة لخبير مالي معين.

إذا ارتفعت السوق أو انخفضت يقرأ المواطن في المسيسيبي أو كولورادو عن ذلك في الصحف ويشد أكتافه فقط.

فضيحة جديدة برسم أشكينازي

هذا هو غابي اشكنازي رئيس الأركان الجديد الذي سوق له كثيراً في «إسرائيل» على أنه المنقذ الذي سينتشل الجيش الإسرائيلي من وحل هزيمة تموز، وهو أيضاً صاحب الخبرة العسكرية، وخائض الحروب يقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه وزير الحرب عامير بيريتس. ومع أنه أضغى مادة للتهكم والسخرية من وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية، إلا انه تم تبرير خطئه (أي بيريتس) بسبب عدم امتلاكه أية خبرة عسكرية كونه أتى من خارج الجيش وصوفو جنرالاته المخضرمين.

الصورة التي عرضها موقع صحيفة معاريف على شبكة الانترنت التقطت أثناء مشاهدة اشكنازي مناورة يجريها الجيش في قاعدة «تسالييم»، واللافت أنها مناورة أتت في سياق إعادة تأهيل الجيش بعد هزيمة تموز، ينظر إليها اشكنازي من خلال منظار مغلق. وقد ذكرت معاريف أن ضباطاً في الجيش الإسرائيلي حرصوا على فتح عدسات المناظير قبل أن يستخدمها الوفد الرفيع الذي زار المناورة، والمؤلف من وزير الحرب إيهود باراك واشكنازي وقائد الذراع البرية بني غنيتس وقائد قاعدة تسالييم عوزي موسكوفيتس وذلك تجنباً لتكرار خطأ بيريتس. كما أشارت الصحيفة إلى أن المناظير فحست مرات عدة حتى لا يكون هناك أي منظار مغلق العدسات، لكن اشكنازي العسكري المخضرم وبعد أن نظر في المرة الأولى عبر المنظار قام بإغلاق العدسات ليرفع المنظار مرة أخرى ويراقب المناورة عبر منظار مغلق، الحادثة ربما كانت لتمر كما مرت

القطاع المالي هو الذي يتسبب بتقلبات البورصة: جيش المحللين المضطرب وشركات الاستثمار العصبية والبنوك وصناديق الاستثمار وغيرها من الأوساط المالية.

وهل يثق المواطن الأمريكي بهذه المؤسسات المالية على اختلافها؟

بالطبع لا.

١٦ في المائة فقط من المواطنين الأمريكيين يعطون علامة ايجابية للصناعة المالية الأمريكية. والإدارة الفيدرالية تتمتع بنفس الدرجة تقريبا من المصادقية (١٦ في المائة).

التشاؤم وعدم الثقة والاحتقار لسلطات النظام الديقراطي والرأسمالي تغلغت عميقا في وعي الجمهور الأمريكي.

جسور أمريكا الآيلة للسقوط ليست فقط تعبيراً ملموساً عن الإهمال المتواصل للبنى القومية التحتية الأساسية بناءً على ذلك، بل أنها أيضاً رمز لانهايار المؤسسات الريادية في المجتمع الأمريكي من الداخل.

سنشهد «أياما سوداء» غير قليلة — وليس في البورصة فقط.

لان المسألة لا تتعلق بالاقتصاد هذه المرة يا غبي!— المسألة تتعلق بالثقة والإيمان.

● **سيفر بلوتسكر**
يديعوت احرونوت ٢٠٠٧/٨/٥



يبدو أن اشكينازي ومن قبله بيريتس كانوا ينتهجون خطى بوش في عمى البصر والبصيرة
انظر الصورة من الأرشيف
● (تعليق: قاسيون)

انتخابات لبنان:

انزياح المزاج الشعبي نحو إرادة الانتصار



جاءت نتائج انتخابات المتن الفرعية، وكذلك انتخابات بيروت في لبنان مؤخرأً، لتشكل رغم اختلاف المشارب والولاءات السياسية للفاّذين فيهما، مؤشراً جديداً على حالة الانزياح في المزاج الشعبي لدى الشرائخ التي ضلّلت كثيراً منذ ما قبل اغتيال الحريري، عبر اختراع ثنائيات وهمية تدعو لخوض معارك ثانوية بالوكالة عن العدو الأساسي في واشنطن وتل أبيب.

فمثلاً جاء فوز مرشح التيار الوطني الحر على الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل في المتن ضربة قاسية لتيار السلطة، الذي ينتمي إليه الأخير، بنتيجة دفع من خلالها ذلك التيار فاتورة الاستنزام للخارج الأمريكي الإسرائيلي، لم يشكل فوز مرشح السلطة (المستقبلي) في بيروت على مرشح حركة الشعب اختلافاً كبيراً في الدلالة على حالة الانزياح تلك،

بدليل قلة نسبة الإقبال على الاقتراع التي لم تتجاوز ١٩٪. ومفهوم هنا أن الامتناع عن التصويت هو تصويت بحد ذاته، بما يعكس حالة السأم والاستياء حتى لدى القاعدة الشعبية المفترضة لتيار السلطة من زعاماتها التي لجأت، بسبب إدراكها لهذه الحقيقة فيما يبدو، لكل أساليب الترغيب والتهديد، والمال السياسي، والابتزاز، والتضليل، والتزوير، ولكن دون جدوى، رغم امتلاكها لأجهزة الدولة وأدواتها.

وبينما يأتي هذا الانتصار انتصاراً لخيار لبنان الحر، المقاوم، الوطن، المستقل، السيد حقيقةً، وليس ادعاءً (سنيورياً) ضائعاً في متاهات الارتهان للخارج والاستقواء به، يجن جنون قيادات السلطة، الذين اعتقدوا أن مجرد الارتباط بواشنطن وتل أبيب وباريس، وتأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية، كفيل بإنجاحهم في مواجهة الاستحقاقات الشعبية التي «قرفت» من كل مظاهر الخنوع والتبعية والتامر على لبنان ككل، على حساب لبنان ككل.

غير أن العمى السياسي، أو بالحرى الانقياد الأعمى، للمشروع الأمريكي الصهيوني، ، أفقد هؤلاء، تحت وطأة الخسارة المدوية، صوابهم ودفعهم لأن يحفروا قبور استثمارهم السياسي بأيديهم، مؤكدين أنهم سلطة قوّية طائفية بغضبة مستعدة للانتهام أبناء لبنان تبعاً حفاظاً على مواقعها وتفتيحاً لما هو موكل إليها خارجياً، لتلجأ بالتالي إلى إطلاق شعارات عنصرية ضد شريحة لبنانية أخرى، هي «الأرمن» وحزب الطاشناق الذي يمثل أغليبيتهم، بعدما سبق لها أن نزعت سمة الوطنية عن شريحة «الشعة» في لبنان، وتحديدأً لدى قواعد حزب الله.

ودفع العمى ذاته أقطاب تلك السلطة، من شاكلة السنيورة ووزير ماليته، لأن «يفضحوا» وجود شبكة اتصالات هاتفية خاصة لدى حزب الله، وهو أمر طبيعي ومتوقع وربما معروف في لبنان. فمن الطبيعي أن يكون لدى حزب الله وجهازه العسكري الذي تولى ولايزال الدفاع عن لبنان، كل لبنان، شبكة اتصالات هاتفية، ولا كيف يتمكن من تلبية متطلبات القيادة والسيطرة؟ ولكن الكشف «السنيوري» عن تلك الشبكة حالياً، وبطريقة استعراضية، وكأنهم «جاؤوا برأس غليص»، يكشف عن مدى ضيق الأفق والعمالة لدى هؤلاء..

بعض المحللين في الغرب قالوا أن اللبنانيين في المتن «وقعوا في الاختيار الخطأ مرة ثانية عندما أوصلوا مرشح المعارضة دون مرشح السلطة»، واستشهد هؤلاء بمثال الانتخابات الفلسطينية التي أوصلت حماس على حساب عباس في الأراضي المحتلة. ومعنى هذا أن الغرب «المهووس بالديمقراطية» يرصد بدقة حالة الانزياح في وعي أبناء المنطقة والنتائج المترتبة على ذلك على أرض الواقع، خلافاً للاتجاهات التي تدفع إليها كل الماكينة العسكرية، والإعلامية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، الأمريكية–الإسرائيلية–العربية، مستعينة به «المعتدلين» و«الليبراليين» و«الشرعيين» و«الدستوريين» ورافعي العلم الأمريكي، استفزازاً، في بعض شوارع لبنان...

إن نتائج الانتخابات في لبنان، وعلى الرغم من كونها فرعية، إلا أنها تشير إلى اتجاه الأمور هناك إلى مزيد من الاستعصاء والاحتمالات المفتوحة، ولاسيما في ضوء سلوك السلطة، قبل تلك الانتخابات، وفي أثنائها، وفي أعقابها، وهو استعصاء يبرز أمام واشنطن وتل أبيب اللتين تعانيان من استعصاءات مماثلة في الأراضي المحتلة، لن يجدي معها التلويح بإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة وحسب، واستعصاء آخر في العراق ذو طابع عسكري ترتفع فيه فاتورة الخسائر البشرية لدى قوات الاحتلال، ولن تجدي معه العربات المدرعة السبعة آلاف التي طلبتها تلك القوات من قياداتها، حماية لها، واستعصاء ثالث في سورية النابتة على مواقعها الخارجية، ملوحة بالخيارات العسكرية لاستعادة الجولان، واستعصاء رابع مع إيران، التي تؤكد أنها لن تنزحزح في مسألة حقوقها النووية، وربما استعصاء خامس في مصر، ولكن على المستوى الشعبي، الذي عادت بعض أوساطه، ولو على مستوى ضيق لترديد أغاني الشيخ إمام. ويعكس كل ذلك في مجمل وجوه جوانب من أزمة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، دون أن يعني هزيمته الكلية.

ومع بروز المزيد من معالم الاستعصاء تلك، فإن السؤال التلقائي الذي يفرض نفسه هو مرة أخرى: إلى أين ستضحي الأمور؟ وهل سيتبع قادة واشنطن وتل أبيب، وحلفاؤهم وأزلامهم، العقل و«تخونهم الشجاعة» ليتراجعوا؟ أم سيمضون في مخططاتهم، محكومين بأزمتهم نحو المهول، بالنسبة إليهم، والمحكوم بالانتصار بالنسبة للشعوب والتيارات الوطنية في قياداتها، إذا ما أحسنت التحضير والتدبير، معبرة عن إرادة الشعوب في التحرر والمقاومة والكرامة، مستلهمة تراثها الفني في ذلك، والذي لم ولن يكون آخره الانتصار العظيم في تموز ٢٠٠٦.

■ **عبادة بوظو**
o.bozo@kassioun.org

إيران نحو الاكتفاء

الذاتي في سلاح الجو

أعلنت إيران عن إنتاج طائرة حربية جديدة صنعت محليا بالكامل على نموذج طائرة «إف ٥» الأميركية.

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أنه تم الكشف عن الطائرة الجديدة التي أطلق عليها اسم «آزرخش» (البرق) خلال حفل رسمي، حيث قامت برحلة تجريبية فوق مدينة أصفهان (وسط البلاد).

ونقلت الوكالة عن محافظ المنطقة مرتضى بختياري قوله إن «نجاح بناء هذه الطائرة الحربية على أراضينا دليل آخر على تطور التكنولوجيا الإيرانية».

وأضاف «في وقت تبيع فيه الولايات المتحدة أسلحة إلى حلفائها بالمنطقة يحرز خبراؤنا تقدماً يومياً للتوصل إلى الاكتفاء الذاتي بالمجال العسكري». وأعلنت طهران في أيلول ٢٠٠٦ أنها طورت هذه الطائرة الشبيهة بالطائرة «إف5». كما أنها طورت طائرة حربية باسم «صاعق» (الرعد) على نموذج الطائرة «إف١٨» الحربية الأميركية.

وتسعى إيران لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالمجال العسكري حيث استطاعت في السنوات الأخيرة تطوير عدد من الصواريخ.

تمتد من البحر الأسود إلى البحر المتوسط وصولاً إلى المحيط الأطلسي»، وشدد على أهمية هذا الأسطول بالنسبة لروسيا خصوصاً في ظل التغيرات الجيوسياسية الحاصلة في العالم.

وأشار ماسوريين إلى أن «أسطول البحر الأسود يعتبر رأس حربة روسيا في المنطقة الجنوبية الغربية التي تحظى بأهمية إستراتيجية بالنسبة لها» ولفت إلى أن «دائرة العمليات هذه تحد دولاً من آسيا وأفريقيا وأوروبا، وفي هذه المناطق تتشكل علاقات جديدة متنافضة».

واللافت أن المسؤول الروسي ركز في حديثه على أهمية البحر المتوسط، مشدداً على أنه «يعتبر بالنسبة لأسطول البحر الأسود الروسي منطقة عمليات مهمة. وأعتقد أنه يجب أن يعاد نشر الأسطول البحري الحربي الروسي في البحر المتوسط وتعزيزه بقوة تماثل قوة أسطولي الشمال والبلطيق الروسيين».

واعتبر خبراء عسكريون أن إشارة الأدميرال الروسي إلى منطقة البحر المتوسط كمنطقة إستراتيجية بالنسبة لروسيا تعكس النية الروسية في إعادة تنشيط الوجود العسكري الروسي في مناطق كانت موسكو أهملتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولإيجاد قواعد جيدة لأسطولها خصوصاً بعد انضمام رومانيا وبلغاريا إلى حلف شمال الأطلسي، والمشاكل القائمة بين روسيا وأوكرانيا حول تموضع أسطول البحر الأسود في مدينة سيفاستوبل.

وكان عدد من العسكريين الروس أشاروا إلى أهمية إعادة تأهيل القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، علماً بأنها كانت في العهد السوفيتي مركزاً لصيانة السفن الروسية، ويعتقد بعض الخبراء أن تلك القاعدة ستغدو عنصراً أساسيا في مشروع توسيع دائرة عمليات الأسطول الروسي في منطقة المتوسط، وفي وقت تزداد فيه الحشود العسكرية الأمريكية في الخليج والمناورات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من غزة إلى الجولان. ■ ■

المؤسسة العسكرية الروسية تضغط مجدداً



ناجحة لصواريخ تحتماثية تتعلق بسلاح الغواصات، وثانيهما، وهو الأهم والأكثر استحوذاً على اهتمام وتحليل المؤسسات الإسرائيلية والأمريكية، إعلان مسؤول عسكري روسي رفيع عن نية بلاده «توسيع وجودها العسكري في منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط لمواجهة التغيرات المتسارعة في العالم».

فقد أشار القائد العام للأسطول الحربي الروسي الأدميرال فلاديمير ماسوريين إلى خطط روسية لتوسيع رقعة نشاط أسطول البحر الأسود الروسي، وأوضح أن «نطاق عمليات هذا الأسطول

في الوقت الذي تزداد فيه حدة التناقضات والتجاذبات بين موسكو وواشنطن على خلفية خطط الأخيرة القاضية بالমضي في نشر الدرع الصاروخية خلافاً لاعتراضات الأولى وتهديداً لأمنها الجيواستراتيجي، كشفت روسيا الاثتين الماضي النقاب عن نظام جديد للدفاع الجوي يقول مصمموه إنه سيستخدم كأساس لجيل جديد من صواريخ الاعتراض الروسية. وقدمت محطات تلفزيونية روسية تغطية موسعة لنشر نظام الدفاع الجوي اس-٤٠٠ وهو نسخة مطورة من وحدة صواريخ ارض جو سوفيتية التصميم. وقال فاديم فولكوفيتسكي نائب قائد القوات الجوية المسؤول عن الدفاعات المضادة للطائرات إن «الفاعلية الحقيقية لهذا النظام هي قدرته على تدمير أهداف وصواريخ ذاتية الدفع وأهداف جوية.. لذا فانه لا يؤدي فقط مهام الدفاع الجوي ولكن أيضا مهام الدفاع المضاد للصواريخ». من جهته، أعلن إيجور اشوربيلي المدير العام لمكتب أمانظ للتصميم «مهمتنا التالية هي (تصميم) نظام اسمه اس-٥٠٠ وهو نظام مضاد للصواريخ.. نظام دفاعي متتقل مضاد للصواريخ.. جيل خامس من النظام كأحد عناصر نظام روسيا الدفاعي الموحد المضاد للصواريخ».

ويستطيع نظام اس-٤٠٠ تدمير أهداف تتحرك بسرعة خمسة كيلومترات في الثانية بما فيها الطائرات والصواريخ ذاتية الدفع متوسطة المدى رغم انه لا يستطيع تدمير الصواريخ عابرة القارات التي تتحرك بسرعة كبيرة للغاية.

ويصل مدى النظام إلى ٤٠٠ كيلومتر.

وسبق هذا الكشف تطوران اثنان أحدهما قيام موسكو بتجربة

العولة الاقتصادية عبر الحرب

● النقابيان العراقيان فالح عمارة وهاشمية حسين؛

«انسحاب القوات الأمريكية من العراق ينبغي ألا يكون مشروطاً بالنفط»



الكهرياء جزء من الاتحاد العام للعمال العراقيين، ونحن نتمنى انتهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن. النقابات كافة العراقية تتمنى ذلك.

بعد سقوط النظام، جرى فتح الحدود كافة. لقد دخل العديد من الناس. الدخلاء. إلى العراق. وادعى العديد منهم الانتماء إلى القاعدة وإلى غيرها من المنظمات، وأدخلوا أسلحةً ومتفجرات. لم تكن هنالك أية رقابة على الحدود. ووبصفنا بلداً محتلاً وفق القرار ١٤٨٣ الصادر عن الأمم المتحدة، يتوجب على الولايات المتحدة ضمان أمننا وحمايته. لكن أول ما فعلوه هو فتح الحدود على مصراعיהا. نظراً لهذه التجربة، لا نتوقع أن نعيش في أمان طالما أنّ الولايات المتحدة متواجدة هنا. بعض المدن آمنة، لكن حيث توجد القوات الأمريكية هنالك الكثير من الرعب والتخريب. نريد رحيل الولايات المتحدة. بطبيعة الحال، سوف يستغرق هذا الأمر وقتاً وهو ليس أمراً يسيراً. القضايا الإدارية المتعلقة به معقدة. لكن رغبتنا الأولى والأخيرة هي انتهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن.

تقول إدارة بوش إنها تتوقع بقاء قوة احتلال لسنوات عديدة، مقارنةً الوضع بتواجد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية ما رايك بهذا الاحتمال؟

● هاشمية محسن حسين: لو أنّ الأمر يتعلق ببوش وحده، لاحتل العالم بأكمله. لكن هذا ليس ما نريده أمم العالم الأخرى. هل تقبل بالاحتلال مثلما توجب علينا فعله؟ بلدنا لا يريد أن يكون محتلاً، وسوف نبذل ما بوسعنا لإنهاء هذا الوضع.

ما الذي تتوقعه النقابات العراقية من الشعب الأمريكي؟
● هاشمية محسن حسين: نتوقع التضامن. اضغطوا على إدارة بلدكم كي تغادر العراق في أسرع وقت ممكن. ليس لخبر الشعب العراقي وحسب، بل لخبركم أنتم أيضاً. نحن لا نريد موت جنود أمريكيين على أرضنا. نريد قيام علاقات حسنة مع الشعب الأمريكي.

ما الذي يطلبه عمال النفط العراقيون؟
● فالح عبود عمارة: نريد تعاوناً بين نقاباتنا. أعتقد أنّ مشكلات العمال في جميع أرجاء العالم متماثلة. ينبغي أن نضغط على الحكومة الأمريكية كي تحسّن شروط العمل في بلدينا. لكن في بلدنا، يتضمن ذلك رحيل القوات. أدعو جميع عمال النفط في الولايات المتحدة كي يحموا كنزهم، أي نفطهم الخاص. فهو لا يخص الحكومة ولا الشركات الخاصة فقط، بل الأمة الأمريكية.

(١) من أجل مزيد من المعلومات عن قانون النفط العراقي واتفاقات اقتسام الإنتاج الشهيرة، انظر مقال ارتور لوبيك بعنوان: «هل سيتخلى العراق المحتل عن نفطه للضباط؟»، نشر في ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ على شبكة فولتير.

(٢) انظر: «من الذي يحكم العراق؟»، بقلم تييري ميسان، شبكة فولتير، ١٣ أيار ٢٠٠٤.

■ ■

لأنّ هذه النقاشات كانت عديمة الجدوى. لقد أعلنت الحكومة خطة طوارئ لتجديد خطوط النقل والنظام بأكمله، لكنّ الأموال المرسودة لذلك اختفت. هدفنا هو فرض تحسينات فورية على النظام، وقد قدمنا خططاً بهذا الصدد للوزارة. في صناعتنا، نحن الخبراء.

● **الأسبوع الماضي، كتب رئيس نقابة النفط رسالة للكونغرس الأمريكي، يشرح فيها أنّه يتمنى انتهاء الاحتلال ورحيل القوات لكن دون أن يكون تبني القانون شرطاً مسبقاً لهذا الرحيل كيف ترى نقابة عمال النفط نهاية الاحتلال؟**

● فالح عبود عمارة: مشكلات العراق كافة نتجت عن الاحتلال. نقابتنا النفطية، ومعها النقابات كافة العراقية الأخرى، مقتنعة بأنّ إعادة إعمار البلاد ستكون مستحيلة طالما أنّ الاحتلال موجود. الاحتلال هو السبب في الفساد المتزايد. نحن نطالب الشعب الأمريكي بأن يفرض على حكومته الانسحاب من بلادنا على الفور. ينبغي ترحيل الجنود دون أن يكون القانون المتعلق بالنفط شرطاً مسبقاً. الإدارة الأمريكية تريد السيطرة على موارد النفط في بلادنا، وهكذا فإنّ رسالتنا إلى الكونغرس تطالب البرلمانيين الأمريكيين التوقف عن تقديم اقتراحات تتعارض مع إرادة الغالبية العظمى من شعبنا. في العراق العديد من خبراء النفط القادرين تماماً على إدارة الصناعة النفطية. شركة نفط الجنوب، التي تأسست فيها نقابتنا، هي الشركة الوحيدة في العراق التي تنتج النفط حالياً. نحن نصدر ٢٢٥٠٠٠٠ برميل يومياً، في ظل المراقبة الكاملة لخبراء عراقيين وبناتنا السواعدالعراقية.

في الولايات المتحدة، هنالك العديد ممن يؤكّدون بأنّه لن يكون هنالك مجتمع مدني قادر على حكم البلاد في حال غادر الجيش العراق هل تتفق مع هذه التأكيدات؟
● فالح عبود عمارة: العديد من المدن العراقية تخضع لإدارة محلية. هذه المدن آمنة نسبياً، في حين أنّ المدن التي تسيطر عليها قوات الاحتلال تشهد مجازر بانتظام. طالما أننا تحت الاحتلال، ستتواصل عمليات التخريب والقتل. لكن حين يتطّح أشخاص ينتمون للجماعات المحلية لمسؤولية الأمن، فهم يتمكّنون من طرد قوات القاعدة وغيرها التي ترهب الناس. هذا يعني بأننا نستطيع تماماً حماية أنفسنا ونشر الأمن في صفوف شعبنا، دون مساعدة القوات الأمريكية. أقول لأولئك الذين يعتقدون بأنّ الفوضى ستمع في حال رحيل الولايات المتحدة: دعوهم يرحلون؛ إذا توجب علينا أن نتقاتل في ما بيننا بعد ذلك، فليكن. نحن نموت الآن بالألاف. وإذا ما تواصل الاحتلال، لن يكون هنالك سوى مزيد من الدم الذي يسيل من الجنود الأمريكيين ومن الشعب العراقي.

هاشمية، نقابتك تنتمي إلى اتحاد نقابي آخر. ما رأي هذا الاتحاد بصدد مستقبل الاحتلال؟
● هاشمية محسن حسين: نقابة عمال

للنزاهة، فهي أفضل مما كانت عليه في عهد صدام حسين. في قطاعي الكهرباء والنفط، طلبنا زيادةً خاصة بنسبة ٣٠ بالمائة وحصلنا عليها بفضل قوة نقابتينا. سوف نتابع تحسين الأجور إن شاء الله.

هاشمية، كيف أنشئت نقابتك وكيف أصبحت مسؤولةً عنها؟

● هاشمية محسن حسين: بعد انهيار نظام صدام حسين، في أيلول ٢٠٠٢، نظمنا لجاناً نقابية في عدة أماكن عمل. وقد جرى انتخابي كمسؤولة في المكان الذي أعمل فيه. ثم أثناء المؤتمر الأول لكافة عمال صناعتنا في أيار ٢٠٠٤، انتخبت على رأس النقابة. كل مندوبينا النقابيين متطوعون. لدينا أسلوب عمل ديمقراطي للتصويت الداخلي ينبغي أن تتمثل فيه كافة مهن الصناعة. هنالك مؤتمر يجري كل عامين وأثناء المؤتمر الثاني في حزيران ٢٠٠٦، أعيد انتخابي بالإجماع. لكن بسبب مرسوم حكومي قضى بالاستيلاء على كافة أموال النقابات في العراق، ليس لدينا أموال ولا وسائل لجمعها. يتوجب على الأشخاص المتزمين بالنقابات، حتى في قطاعي الكهرباء والنفط، أن يساهموا قدر استطاعتهم باقتطاع جزء من راتبهم. هذا هو مصدر تمويل كل نشاطاتنا.

ما موقف الرجال في النقابة منك؟
● هاشمية محسن حسين: في البداية، طرح هذا الأمر بعض الإشكاليات، لكن الأمر أصبح أيسر بكثير الآن. لقد انتخبني العمال، ولدي علاقات ممتازة مع النقابيين ولجانهم المحلية في أماكن العمل. لقد توجّهوا إلينا مؤخراً لشرح مشكلاتهم ونحن نبذل جهدنا لإيجاد حلول. هنالك خمس منظمات نقابية فرعية في قطاعنا، والعديد من النساء نقابيات. ونحن ندرجهن في صور ملصقاتنا كي يصبحن مثلاً يحتذى.

حين كنت في بغداد في تشرين الأول ٢٠٠٣، نشر بريمر وسلطة التحالف المؤقتة (٢) قائمة بالشركات العامة التي ينوون بيعها لمشتريين خواص هل كانت شركات الكهرباء في هذه القائمة؟ هل هنالك مشاريع لخصخصة شركات إنتاج الكهرباء؟
● هاشمية محسن حسن: إنّ تجهيزات إنتاج الكهرباء العراقية تتدهور بسرعة كبيرة وليس بإمكاننا الحصول على قطع غيار لها. الإراهابيون يخربون خطوط التوتر العالي ومحطات الإنتاج. هنالك فساد معمم في الإدارة. لم نشهد أي تحسن في هذا المجال والسكان يعانون من انقطاعات متعددة في الكهرباء. داخل الحركة النقابية، نحن نعتقد بأنّ هذا الوضع متعمد بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى ضرورة القيام بشيء ما وبأنّ البديل الوحيد هو خصخصة إنتاج الكهرباء. في الثالث والعشرين من أيار الماضي، قمنا بالاحتجاج على هذا الوضع. طالبنا وزارة الكهرباء بتحسين نظام النقل، وهددنا بقطع خطوط النقل والمحطات الفرعية وبقطع التغذية عن محطات ضخ النفط. لم تكن تلك إلا محطة أولى. وحين فهم وزير الكهرباء ما نريد فعله، وافق على النقاش وقمنا بتأجيل الإضراب. لكن منذ ثلاثة أيام، أخبرتني نقابتي بأنها تتوي الإضراب مجدداً

يصطدم القانون العراقي حول المشتقات النفطية، الذي وصفته مؤخراً خمس شخصيات حاصلة على جائزة نوبل للسلام بأنه «غزو مسلح»، بكل القوى الشرعية، العسكرية والاجتماعية، التي تحاول التواجد في ظل الاحتلال. نتيجة لذلك، رفض عدة مرات تبني هذا القانون الذي يمثل أحد أهداف الحرب التي أعلنتها الإمبراطورية. وذلك على الرغم من الضغوطات كافة. فالح عبود عمارة، الأمين العام للفدرالية العراقية لنقابات الصناعة النفطية وهاشمية محسن حسين، رئيسة نقابة عمال الكهرباء في العراق، يردان على أسئلة ديفيد بيكون.

ديفيد بيكون صحافي من كاليفورنيا متخصص في المسائل النقابية والهجرات والعولة. وقد نشر مؤخراً كتاباً بعنوان: «مجتمعات بلا حدود»، صدر ضمن منشورات جامعة كورنيل.

السبب الرئيسي الذي دفعها لإعلان الحرب على العراق.

هاشمية، حين التقيت بك في البصرة في العام ٢٠٠٥، كانت نقابتك تعارض إدارة محطات إنتاج الكهرباء بصدد شروط العمل وعمل أعضاء نقابتك بالمقاولة ما الوضع اليوم؟

● هاشمية محسن حسين: لقد عانت المحطات الكهربائية والكثير من المعدات من أضرار شديدة أثناء الحرب، وينبغي العودة إلى زمن صدام حسين لإحاطة بهذه المشكلة. فهو لم يكن يمنح عقوداً للشركات الأجنبية وكان يعتمد على الموارد المحلية. بعد سقوط النظام، شهدنا وضعاً مغايراً. حتى أسط الأعمال منحت لمقاولين. نتيجةً لذلك، ملئت مكاتب الشركة الوطنية بموظفين عاطلين تقنياً عن العمل. وقد احتججنا على ذلك، ولم يكن مسؤولو قطاعنا يقبلون في البداية مطالب العمال. تظاهروا أمام مكتب رئيس بلدية البصرة وقدمنا مطالبنا للحاكم. من أصل سبعة مطالب تقدمنا بها، ورد أهم مطلبين بداية: أولاً إنهاء المقاولات الفائضة عن الحاجة، ثم وضع حد للفساد الذي يعيث فساداً في الإدارة. أخيراً، اتفقنا مع الإدارة على عدم تقديم المقاولات إلا إذا كانت الأعمال تتجاوز كفاءات العاملين العراقيين.

ما الأجور التي يتقاضاها أعضاء نقابتك؟

● هاشمية محسن حسين: في بداية الاحتلال، فرضت إدارة بول بريمر جدول أجور ظالم جداً. كان لنظامه أحد عشر مستوئ، يبدأ آخرها براتب ٥٠ دولاراً شهرياً ويصل أولها حتى ١٣٠٠ دولار (أي حوالي ١٠٠٠ يورو). بإمكانكم إدراك التباين. لا يمكن لأحد الاكتفاء بخمسين دولاراً حين تقبض أقلية ضئيلة مبلغاً أكبر بكثير. الحد الأقصى لما يمكن لعامل في صناعتنا الحصول عليه هو المستوى الخامس، أي حوالي ٢٥٠ دولار، وهو مبلغ يكفي بالكاد للعيش. طلبنا من الوزارة تغيير هذا القانون، وحتى إذا فعلوا، سيكون التعويض محدوداً جداً.

فالح، أعادت نقابة عمال النفط النظر في سلم أجور بريمر في العام ٢٠٠٤. كم يكسب عمال النفط حالياً؟
● فالح عبود عمارة: كانت المستويات التي فرضها بريمر تطبق على العاملين في كافة أرجاء العراق. وقد عارضناها حينذاك وهددنا بالإضراب عن العمل. وبعد التقاتنا بوزير النفط، نجحنا في إجراء تعديلات. أصبحت المعاملات في قطاع النفط مختلفة تماماً اليوم عما هي عليه في قطاعات أخرى. على سبيل المثال، ألغينا المستويين العاشر والحادي عشر. هنالك تحسن طفيف، غير أنّ أسعار الاستهلاك ترتفع باستمرار. لقد ذهبت إلى أحد مساكن عمال النفط؛ في صناعة غنية كهذه، لا يزال العديد من الأسر يعيشون في حجرة واحدة، وإذا كانت تأكل حين تجوع، فهي في المقابل تعيش شروطاً شديدة التقشف.

الشروط صعبة للغاية. يبلغ أجر عامل نفط من المستوى الرابع نحو ٦٠٠ ألف دينار، أي نحو ٤٠٠ دولار أمريكي (٣٠٠ يورو) شهرياً. يبلغ سعر براد صغير منزلي ٢٠٠ دولار أمريكي. إنه نصف راتبك. هل يمكن للمرء أن يعيش بمائتي دولار شهرياً؟ شروط العمل شديدة القسوة أيضاً. لكن

مؤخراً، أعلنت نقابات الصناعة النفطية الإضراب لمدة يومين ما هي مطالبها؟
● فالح عبود عمارة: يتعرض قطاع النفط للكثير من المشكلات. منذ فترة، التقينا رئيس الوزراء وتطرقتا لهذه المشكلات وتوصلنا أخيراً إلى اتفاق. وحين طلبنا من وزير النفط تطبيق هذا الاتفاق، رفض. كان من المفترض به أن يعقد مؤتمراً خاصاً لعمال النفط جنوبي العراق بهدف منحهم أراض لبناء منازلهم وزيادةً في الأجور وتوزيعاً لعوائد النفط وتعليق تبني القانون الجديد المتعلق بالمشتقات النفطية. لم تغير مناقشاتنا مع وزير النفط الوضع، فأعلنّا الإضراب.

ما اعتراضات النقابة على قانون النفط؟

● فالح عبود عمارة: يمنح القانون الجديد التحكم بكافة الفوائد وبناتنا لإنتاج لشركات النفط الأجنبية، وهذا سيطلق يدها في احتياطياتنا النفطية دون أن نتمكن من التدخل أو حتى من المراقبة. بل إنّ قانون النفط لا يأخذ بالاعتبار وجود نقابتنا النفطية، كما لن يدخلنا في «المؤتمر النفطي» المزعوم. والأخطر في هذا القانون هو القسم المتعلق باتفاقيات تقاسم الإنتاج (١). نحن نرفض بحزم هذا النمط من الاتفاقات. سوف يجرد القانون العراق من مصدر دخلها الرئيسي: النفط. وهو سيخرب سيادة العراق وشعبه.

ما التأثير المتوقع لهذا القانون على تمكن العراق من إعادة إعمار نفسه بعد الحرب والاحتلال؟

● فالح عبود عمارة: إذا ما جرى تبني القانون، لن تكون هنالك إعادة بناء، وسوف تحتفظ الولايات المتحدة بهيمنتها على العراق. تؤكد الولايات المتحدة على تبني هذا القانون لأن احتياطياتها النفطية في طريقها إلى التلاشي. لقد توقفت آخر آبار النفط في تكساس عن الضخ في العام ٢٠٠٤. ويثبت العديد من الوثائق بأنّ إنتاج مكامن النفط في الولايات المتحدة يتراجع بسرعة. وباعتبار أنّ العراق يتمتع بأهم احتياطيات للنفط حالياً، فإنّ إدارة بوش تحاول السيطرة على نفطنا بهدف دعم الاقتصاد الأمريكي. أعتقد أنّ هذا هو

● **النفط هو السر..**

الأمريكيون يريدون السيطرة على جميع الموارد النفطية العراقية.

● **مشكلات العراق المزمنة نتجت جميعها بسبب الاحتلال.**

● **إعادة إعمار البلاد ستكون مستحيلة طالما أن الاحتلال موجود.**

● **الاحتلال هو السبب في الفساد المتزايد.**

ينتقد الشعراء الذين يكتبون من داخل منظومة فقهية أكثر مما هي شعرية!

الشاعر طارق عبد الواحد: الصورة امتحان الخيال ومحنته

لدى طارق عبد الواحد الكثير من المشاريع، لم يظهر منها إلا مجموعة وحيدة (نهايات)، أمّا ما كتبه لاحقاً فظل طيّ الأدراج في انتظار قدر ما. في قصيدته نزق وعصبية، يربطان الشخص بنصّه، ربطاً مشيمياً، لجعل المكتوب تعبيراً عن سوء التفاهم مع العالم. بالإضافة إلى ذلك، هو حاضر بمقالاته التي تستند إلى آليات المنطق، وتعمل على صرامة التحليل والقراءة...

منذ البداية كنت تفكر بالنهاية والمآل الأخير، حتى أنّك سمّيت باكورتك (نهايات). كيف ذلك والشعر يعني البدايات، وينتمي إليها، أكثر؟

● بدهياً، البدايات تحتمل الشعر أكثر من النهايات، فمرور الزمن يخزّب الأشياء، ويخرب العلاقة معها بهذا المعنى، البحث عن (الشعري) في النهايات أصعب من البحث عنه في البدايات. ثمّة ما يبقى (شعرياً) في سيرة الشيء أو العنصر منذ بدايته وحتى نهايته، والبحث عن الشعري في هذه الحال.. هو البحث عن جوهر الشيء، حقيقته وواقعه الشعري، وليس ما قد يطرأ عليه. ربما كان هذا هو المناخ الذي أعمل عليه، وليس بالضرورة أن يكون صحيحاً.

تبدو رثائياً في الكثير مما تكتب، فداثماً ثمّة موتٌ تراه متربصاً بالوجود.

● لست الوحيد، فالإنسان هو كائن يعي موته، ويعي علاقته بالزمن. رثائي؟؟ ربما! ولكن هذه الرثائية نابعة من الانحياز إلى العالم، والانتصار له. دائماً.. ثمّة موت.

تبشّر بموت الشعر متغنياً بشعرية التكنولوجيا. كيف ذلك؟

● لا أبشّر بموت الشعر، الأصح أنني أنذر بموته، وهذا يعني أنني حزين لذلك. لكن الواقع يعلن بشكل صريح عن انحسار الشعر، وتراجعته إلى الصفوف الخلفية. ربما.. لن يتوقف الشعر،

يدحضها، وأن يتجاهلها، وأظن أنه من الضروري العدول عن ذلك، لأنّه عمل ضد التاريخ. ولا يمكن الحديث عن مستقبل قصيدة النثر لأنها هي المستقبل نفسه الذي يتحقق لحظة بلحظة.

تقول بتفوق الفن السابع على الشعر، مع أنّ السينما استفادت كثيراً من الشعر. هالاً وضحت ذلك؟

● السينمائيون ذهبوا إلى الاستديوهات متخفين من التاريخ، فتاريخ السينما مقارنة بتاريخ الشعر يبدو صغيراً جداً. ومع ذلك لم يرتبك السينمائيون، واستطاعوا أن يعملوا على مجد السينما. صحيح أن السينما اعتمدت على الفنون الأخرى، والشعر من بينها، لكن ماذا كانت النتيجة؟ لقد نجح السينمائيون بخلق (المنطق السينمائي) بينما فشل الشعراء في تطوير (المنطق الشعري).

إدواردو غاليانو في (أفواه الزمن):

درس في قوة الكلمة وشجاعة صوت الإنسان



والإنسان، وما تعرضا له من جور وقسر، ويعبر صوب الحيوانات التي تم تقليل شأنها، فينتصر لها، ويلفت عنايتها إلى زوايا أخرى لم تكن نراها. هكذا سيصبح الضبع (السيد الشهم)، والقريدس (كائنات شعرية)، والخفاش (مبيد حشرات لا يسبب لنا السرطان، ولا يتقاضى منا أي شيء مقابل خدماته) (ص:٢٠٤).

ويتحدث عن الزواج، والجسد، و العائلة، والأسماء، والليل والنهار، والفصول، والأشهر، والفنون، والشعراء، والأشجار، والنباتات... الخ. هكذا يستنطق غاليانو أفواه الزمن الحكمة، الخرساء، المقموعة، ويفتح لها مجال الاعتراف والبوح والمكاشفة، محرصاً العقل، ومستفزاً الشعور، وجلّ همه توجيه الضربات إلى البلادة والخمول واللامبالاة فينا، ليضعنا إزاء مسؤولية تسجيل موقف، من هنا يكتب تحت عنوان (جغرافية) النص التالي: (في شيكاغو، لا وجود لمن هو غير زنجي، وفي نيويورك، الشمس تشوي الأحجار في عز الشتاء. وفي بروكلين، من يصلون إلى سن الثلاثين وهم على قيد الحياة، يستحقون تمثالاً. وأفضل بيوت ميامي مبنية من النفايات. وخوفاً من الجردان التي تطارده، يهرب ميكي من هوليوود. شيكاغو، ونيويورك، وبروكلين، وميامي، وهوليوود... هي أسماء بعض أحياء مدينة سويل،

هل من أفق ما للشعر في «عصر الصورة»؟ وهل تعتقد بأن التلاقح، بين الشعر والصورة، قد يكون مثمراً؟

● قد يبدو الأمر كما لو أنه موضوعة، ومع ذلك، فليكن! فالصحيح أيضاً أن إنتاج الصورة، وتداولها، أصبحا في متناول الجميع.

فكر بتقنية (البلوتوث) مثلاً.. أو حتى بإمكانات (الفوتوشوب)، لقد أنهت التكنولوجيا احتكار خلق الصورة وبثها، واستقبالها. والصورة الآن جنباً إلى جنب مع الكلمة. أعتقد أن الصورة هي امتحان الخيال ومحنته، في الوقت نفسه.

ما الذي يعنيه لك وجود شيء يسمى الشعر في هذا العالم؟

● إن أحد أشتائني القديمة، كلما هجرته أشعر بالحنين إليه، ولا أستطيع التعامل معه إلا من باب أنه مسألة شخصية جداً. ■ ■

ربّما!

شكراً معرض الكتاب..

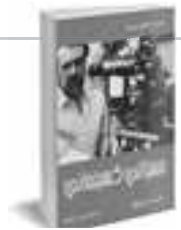
تساءلتُ، وليس لي إلا أن أتساءل، ما الجديد والمميز في معرض الكتاب هذه السنة؟! ولم أحزّ جواباً، ليس لمجرد غياب الجديد وحسب، بل لغياب أي إثارة كانت، ولو ما يصلح مفتاحاً صغيراً لكتابة زاوية صحفية. أثناء التجول استرعاني منظر فريق صحافي من إحدى المحطات الفضائية، ولما وقفت استرق السمع على ما يقوله زوار المعرض، هؤلاء الذين يكونون طبيعيين حتى يقفوا أمام العدسة والمايكروفون، ليتحولوا، بلمح البصر، من أناس طبيعيين إلى ببغاوات تردد بضراعة ما تقوله الصحف الرسمية والمسؤولون، بحيث يعيدون الكلمات إياها، بالطريقة إياها، عن هذا الملتقى الثقافي السنوي الذي يدعم عملية التنمية الشاملة، مع أن معرض الكتاب، في طبعته السورية، ما يزال مجرد سوق لبيع بضاعة كاسدة.

هذه السنة أعلنت إدارة مكتبة الأسد أن معرضها سيكون مميزاً للغاية، من خلال ارتفاع عدد الناشرين المشاركين، والاهتمام بالعناوين الصادرة في السنوات الأخيرة أكثر من سواها، لكن جولة واحدة كانت كافية لتكذيب كل هذه الادعاءات، فالمشاركات كانت هزيلة للغاية إلا في حالة أو حالتين، فعموم الدور العربية قدمت ما تقدمه في العادة، حتى أن الإصدارات الحديثة التي قرأنا عنها الكثير لم تكن موجودة، ربما بسبب الرقابة، أو سوء تعامل إدارة المكتبة! كذلك كانت الأسعار ساخنة سخونة مناخ هذا الصيف اللاهب، ولعل السبب في ذلك ناجم عن رفع أسعار الأجحنة، ومرة أخرى نحن الضحايا. أما الأنشطة الثقافية المرافقة مثل سابقاتها، فلا تستحق الذكر إطلاقاً..

معرض الكتاب عبء إضافي على السوريين.. شكراً لكم على هذا الخازوق...

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

إصدارات جديدة



مسراتي كسينمائي

يسمي مارتن سكورسيزي السينما بـ(عالم مسحور) ولا يستطيع توصيف حُبة العظيم لها إلا بسوقه لعشرات الأفلام التي وسمت روحه وعقله لتجعله واحداً من أهم صناع الأفلام على مرّ العصور. وفيه نصوص كتابه (مسراتي كسينمائي) الصادر عن وزارة الثقافة السورية ضمن سلسلة (الفن السابع)، بترجمة فجر يعقوب. النصوص مساهمات صاحب (الإغواء الأخير للمسيح) في مجلة (دفاتر السينما الفرنسية)، وفيها يحكي عن مكوناته الفنية، وحياته، والمخرجين الذين أحبهم كفرنسيس فورد كوبولا وسبيلبرغ وأوسون ويلز وهيتشكوك... الخ. كذلك يعطي أهمية كبيرة للموسيقى التي يعتبرها مصدر إلهامه الأول. يقول سكورسيزي في واحد من الحوارات التي ضمها الكتاب: «اليوم تسيطر التكنولوجيا على السينما. وبالرغم من أنني أعرف أنني لا أصنع فيلماً مثل (تيتانيك)، فإني يجب أن أتكئ على الجانب البصري في أفلامي.. لا شك أن الكمبيوتر يمنحنا حرية كبيرة، ولكنه يتركنا أمام خيارات محيرة للغاية».



الشرق الفئان

في كتابه هذا الذي نشر لأول مرة عام ١٩٦٢، ينطلق المفكر زكي نجيب محمود من فكرة تتخلص في أنّ فيّ العالم طرفين مختلفين، لكل منهما نظيرته الخاصة إلى الوجود، وهما الشرق الأقصى الذي يتعامل مع الوجود تعاملأ حسياً، بلا تحليل ولا تحليل، وهو ما يشبه طريقة الفنان، فيما يخالفه الغرب في ذلك حيث يقوم تعامله على عقل منطقي تحليلي، يسير في خطوات استدلالية تتنزع النتائج من مقدمتها، وهو بهذا يشبه العالم.

وبحسب المقدمة التي وضعها للكتاب التقى الطرفان (في الشرق الأوسط طوال عصوره التاريخية، ففي حضاراته القديمة تجاور الدين والعلم، كما تجاور الفن والصناعة) وبسبب هذا اللقاء العريق تاريخياً بات أهل الشرق الأوسط ينظرون بالنظرتين معاً (النظرة الروحانية التي هي في صميمها نظرة الفنان) و(النظرة العقلية المنطقية التي تحلل وتعلل وتستدل)..

من هذه الفكرة البسيطة تنطلق رسالة هذا المثقف البارز المعروف بانتمائه للفلسفة الوضعية المنطقية. ●



الأعمال الشعرية

صدرت حديثاً عن دار الريس في بيروت المجموعات الشعرية الثلاث الأولى للشاعر والروائي اللبناني رشيد الضعيف، وهي (حين حل السيف على الصيف) و(لا شيء يفوز الوصف) و(أيّ تلج يهبط بسلام). ومن المعروف عن الضعيف أنه بدأ رحلته في عالم الكتابة شاعراً، لكنه عاد وأعلن استقالته النهائية، وتكريس نفسه للكتابة الروائية التي أبدع فيها، وقدّم العديد من الأعمال الهامة التي أثارت حولها جدلاً كبيراً مثل (عزيزي السيد كواباتا) و(تصطف ميريل ستريب) وسواهما..

وفي مقدمة هذه الأعمال يكتب الضعيف: (وقد توقفت عن كتابة هذا النوع من النصوص لأنني بدأت أصنف شاعراً، وهذا ما كان يزعجني عند مواجهة أبوي وأخوتي العاملين بجهد على امتداد الأيام لكسب رزقهم وتربية أولادهم. وكان الناشرون أكثر من يظهرون امتعاضهم من الشعراء الراغبين في نشر دواوينهم. وأنا أكثر ما أكرهه الشفقة، وما إليها من مشاعر ومواقف).

●



● لقمان ديركي

ماذا نعرف عن كلمة مسؤول، سوى ما علمنا المسؤولون أن نعرفه؟!

المسؤول هو الشخص الذي يُسأل عن الموضوع الذي حمله «الشعب» مسؤوليته، أي أنه في موقع المساءلة طيلة الوقت، وطالما أنه ارتضى أن يتحمل المسؤولية فإن عليه أن يتحمل غلاظتنا وأسلتنا، وبالطبع فنحن (حبابين) ولن نسأله شيئاً، لأن السؤال لغير الله مذلة، وهذه الأخيرة علمنا إياها المسؤولون.

فإذا كان أحدهم مسؤولاً عن الري في البلاد، فإننا نتوقع أنه جالس خلف مكتبه في البرية بين المزروعات اللطيفة، وهو يتأملها ويفكر بكيفية اختراع الأفكار الجديدة لري هذه المزروعات، ولكنه للأسف سيجد من يتهمه بالجنون إذا ما رُؤِه على الأقل يفكر، فما بالك إذا كان يفكر ومكتبه بين المزروعات؟! لقد تعودنا من المسؤولين أن يكونوا في مكاتبتهم المكيفة، بعيداً عن الماء والهواء والشمس والتراب، أو ما يسميه المثقفون بعناصر الطبيعة، فكيف يكون الشخص مسؤولاً عن الطبيعة وهو في أبعد نقطة عنها؟!

وإذا خطر لك أن مسؤولاً عن المواصلات يركض ليلاً نهاراً في شوارع دمشق المزدحمة، مستخدماً الميكرو العجيب حيناً، والتكسي الأعجب حيناً آخر، وباص الحكومة مرة في العام، فإنك لن تشك بأنه سيضطر، لأجل نفسه على الأقل، إلى التفكير بطرق جديدة لتخليص الأمة من الأزمة المرورية الخانقة، وكذلك إلى طرق أكثر لياقة للإنسان في التنقل والتفتل والصياغة، لكن كيف يمكن أن يحدث ذلك ومكاتب المواصلات ثابتة لا تتحرك وسط البلد، بينما السيارات تزمز وتزمر، والناس تتجاشى الدعس، والسيارات تتجاشى المشاة الانتحاريين، دون أن تتحرك مكاتب المواصلات من أرضها؟! كم كان الأمر سيكون رائعاً لو أن كبير مسؤولي المواصلات قرر أن يكون مكتبه في وسيلة المواصلات التي يفتخر بها، فما الذي سيختاره إذا؟ ما هي وسيلة المواصلات التي سيسهر بالفخر تجاهها، وعلى أنها من إنجازات مكتبه، الميكرو؟! ممكن.. الميكرو وسيلة مواصلات يُفتخر بها، كما أنها تعلم الإنسان أشياء ضرورية، فما بالك بالمسؤول؟!.. سيتعلم من الميكرو الاحترام والتواضع مجرد صعوده، فهو سيحني رأسه ويفوت فوتته ثم يخرج منحنيًا ومتواضعًا، ففي الميكرو، لا فرق بين الناس إلا بالطول، القصير كسبان لأنه يدخل برأس مرفوع ويخرج برأس مرفوع أيضاً، نعم الميكرو هو أهم إنجازاتنا المواصلاتية وعلى المسؤولين عنه الفخر به والاعتزاز، فهو السريع الطاحش والمتوفر والرخيص، وفيه تتم عمليات التفاعل الاجتماعية الكبرى المتعارف عليها عند ركاب الميكرو المدنيين...

تعالوا نخصص يوماً للمسؤولين يعيشون فيه مع إنجازاتهم، مسؤول الري مع الجفاف، مسؤول المواصلات مع حركة المرور وأساليب التنقل، مسؤول الثقافة مع الناتج الثقافي الحكومي من مراكز ثقافية، ومراكز لاتحاد الكتاب العرب، وأمسيات أدبية لا يحضرها سوى ثمانية أشخاص، وهو الحد الأدنى للحضور الجماهيري لكي يحق للكتاب فيه أن يقبض ألف ليرة من المركز، بينما سنكتفي من مسؤول الكهرباء بالعيش ليوم واحد دون كهرباء ومولدة، ومن مسؤول الإعلام سنكتفي بأن يقرأ ويشاهد ويستمع مثل ياسر العظمة ما تنتجه قوانا الإعلامية كل يوم...

إن الشرط الأساسي لتحمل الإنسان لمسؤولية ما، هو أن يحبها، فهل يحب المسؤولون عندنا أعمالهم حقاً، أم أنهم موجودون فقط لكي يراقبونها؟!... وكما تعرفون فإن من راقب الناس مات هماً، كان الله بعون مسؤولينا إذاً... ■ ■



عاش في عصر المأمون الذي دافع عن المعتزلة وأعتنق فكرهم هل كان سيجرّو على الصمود كما فعل أحمد بن حنبل بتصديده للمعتزلة دون أن يوجه لهم أية سبة ؟؟ وما قوله أيضا بعدد كبير من المنكرين للوحدانية أو حتى للألوهية نفسها في ذلك الزمن الذي جمع الجميع ؟؟ بل ما قوله بالمأمون نفسه ؟؟... ما أتسم أن يتعري الخطيب أو الداعية أمام تناقضاته لأنه لن يصبح في نظر الناس وثقاتهم أكثر من ثرثار.. يباع لفظ وصراخ.. وإن ليس طقماً وربطة عنق...

■ ■

تكريم الفنان دياب مشهور



الشكر لكل من ساهم فيها، ورغم أن التكريم جاء محلياً إلا أنه حقق نجاحاً يفوق التكريم الذي أقامته الوزارة للشاعر «محمد الفراتي»؟ وقد سبق أيضاً لقاسيون تناولها:

نقول: نعم.. مزمار الحي يطرب.. دياب مشهور أمتعتنا.. وأطربتنا وحفظت لنا ذاكرتنا الشعبية، لكن ماذا نقول الآن في مواجهة محاولات التغيب لذاكرتنا وثقافتنا التي يقوم بها الأعداء في خارج الوطن.. والمتعاملين معهم في الداخل؟!

■ ■

مختارات

حكم غيايبي

أخيراً برّت بوعدها، وزارته في غرفته، كانت ترفل بثياب أنيقة ومثيرة، وتلتف بغمامة عطر يدغدغ المشاعر وبهيج الحواس، عيناه التهمتاهما، جوعه المزمّن صورها كإحدى ربات العشق والجمال، شبّهه الغائر احتضنها، قال في نفسه: " أن لك أن ترطب جفاف أيامك، وتدفيّ صقيع حياتك".

وحش حرمانه الدفين انتفض من عقاله، يصهل كحصان جامح، فافتحم أسوار بستان رحب يتوهج بمختلف الثمار اليانعة، وراح يتنقل بينها باندفاع: " هذه لذيذة، بل الأحرى ألدّ منها وأكثر جذبا...".

أنفاسه تلاحقت باللهاث، زادته التحاماً بجني الثمار.. وحلق يسبح بين غيوم اللذة العامرة التي أسكرته، ثم حط باسترخاء وهمد.

أحس يديه تحتضنان اللحاف بقوة، وفيه المبلول ملتحم بطرف منه، لا يستطيع عنه انفكاكا، وعاد إلى النوم من جديد، نابذا وساخرا من آمانياته الوردية العاجية التي خفقتها شروط ومصاعب الحياة في بناء عش زوجية مستقر...

● عبيدي يوسف عابدي

عمرو خالد.. والعبث بحقائق التاريخ

● فواز العاسمي

قادتني المصادفة وحدها، لمتابعة جزء مهم من إحدى الحلقات لبرنامج تبثه قناة أبو ظبي الفضائية، تحت مسمى (دعوة للتعايش). التي يقدمها عمرو خالد الداعية (الإسلامي) المعروف، يقيناً أقول: إن هذا الرجل يملك من الكاريزما الشيء الكثير، التي تجعل جزءاً كبيراً من الناس من متابعيه.. وهنا ممكن الخطورة. ويتيقن المرء أكثر من خطورة هذه الحلقة، عندما تناول مقدم البرنامج، قضية مفصلية ومحطة هامة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، قضية المعتزلة، التي تناولها بنقد أقل ما يقال عنه بأنه كالتشفي من الميت، أو التجريح بالمقعد.

ربما لم يسعف الوقت الرجل ليطلع على شيء من فكر المعتزلة، أو شيء مما قيل أو كتب عنهم... أو تغاضى عمداً عن دراسات نصر حامد أبوزيد، في غير كتاب ودراسة كلفته الكثير من البحث والجهد، وكلفته أيضاً الترحيل من بلده مصر قسراً، بعد اتهامه بالردة.. إن المحرك الأول لقضية خلق القرآن.. باعتقادي.. لم يكن الرد على ما قاله فقهاء أهل السنة من أن القرآن قديم، أي أزلي وفي لوح محفوظ، وبالتالي إن كلام الله صفة من صفاته الأزلية.. وهنا يحار المرء في قضية الآيات المنسوخة.. لم يكن طرح تلك القضية الخلافية بغرض المس بالشرعية... بل رداً على من آمن بالجبرية التاريخية من خلفاء بني أمية، وبني العباس فقولنا إن القرآن غير مخلوق بل هو أزلي، معناه قبولنا بالجبرية التاريخية، وبالتالي كمحصلة طبيعية لهذا القبول لا يمكن لنا في يوم من الأيام الاعتراض على حاكم أو وزير ولا حتى على عسكري... بدعوة الجبرية التي ناقضها المعتزلة بمفردة تحمل معنى ظاهراً يصل بنا للجبرية ولكنها تحمل معنى باطنياً يسخر من الجبرية ويناقضها... أقصد القدرة.

الداعية.. وباعتقادي أيضاً.. إن لم يتمتع بروح عالية من المسؤولية التاريخية وإن لم يتمتع بوعي تاريخي، فهو أخطر من جميع (المعتزلة)

لا يلام الرجل لو كان عنوان البرنامج، دعوة للتناحر مثلاً... لكن جلنا متفق على أن التعايش معناه أن تقبل الآخر أياً كان، وخاصة لجهة حرية الفكر، حرية التلقي، حرية المنهج، وجميع ما ذكرت ينطوي تحت ضوابط تعارفت عليها الأمم والجماعات، وأيدها القرآن الكريم في غير آية، فهل صحيح أن المعتزلة قالوا بخلق القرآن لتخريب الإسلام أو لإضعاف الدعوة، هذا ما قاله السيد عمرو خالد في تلك الأمسية، وأضاف أن عناصر أجنبية كانت تعمل مع المعتزلة ومن داخل البيت الإسلامي..

إذا كانت الدعوة للتعايش قد نحت هذا المنحى من التجني على إرث حضاري تمازج، خلافاً واتفاقاً، في كثير من القضايا مع أهل الحديث أو الجماعة، والذين تزعمهم في تلك الأونة أحمد بن حنبل الفقيه وصاحب المذهب الحنبلي المعروف، فما حال العيش المشترك بين مفكري الحضارة الإسلامية في القرنين الثاني والثالث الهجري مع دعاة هذه الأيام، الذين من طينة الداعية المذكور. لو أردناه اليوم مثلاً...؟ لابد أن عمرو راعه أن يختلف اثنان في قضية... أو أنه و من منطلق إيمانه العميق بصحة ما يعتقد به أغلق مخيلته وفكره لاستيعاب قضية مات منظروها، أو

العراق؛

بلاد ما بين ملعبين

● خزامى رشيد

الدمار، القتل، المجازر، الدم، التفرقة، الصراعات، انعدام الأمن، الجوع، الفقر... واللجوء، مجملها عناوين فرعية لعنوان عريض واحد هو: الاحتلال.

هذا جل ما أنجزه وينجزه الاحتلال الأمريكي، فقد عمد منذ دخوله العراق عام ٢٠٠٣ إلى العمل على تكريس تقسيم الشعب العراقي إلى شيع وطوائف متناحرة، متبعاً السبيل الكلاسيكي الأنجع للمستعمرين عبر التاريخ وهو سياسة: «فرق تسد» وأشعل عبر عملائه ومرترفته فتيل الفتنة العرقية والدينية بين العراقيين، هذه الفتنة التي ساهم النظام الدكتاتوري السابق في التهيئة لها وتركها تغلي تحت الرماد..

بالتأكيد لا يستطيع الاحتلال ابتكار وصفات لاستمرار بقائه في أي مكان، لولا معرفته بأوجاع وتناقضات المجتمع الذي يدخل إليه، صراع طائفي كامن تحت الجلد، حكة الاحتلال وأظهره للسطح، غذاه وأججه، والضحية هو المواطن العراقي البسيط الذي لم ترحمه السياسة يوماً، البلد الأغنى في الوطن العربي، في عوز وظلام، ملايين العراقيين فروا من عراقهم المنكوب، مليون قتيل عراقي... رقم يفوق مرات عديدة مجمل شهداء وضحايا الحروب التي خاضها العرب مع عدوهم المتربص على الحدود: إسرائيل!!

آلاف السجناء، ومئات التفجيرات في المدن العراقية، نهب للتاريخ وللثروات القومية والحضارية، عوز ودموع في أصقاع المدن العراقية، دموع التكالى تروي النهرين، الفرات ودجلة، الرافدان يتدفقان شجنًا، على ذكرى شطآن بلاد الرافدين التي كانت يوماً مفعمة سهرًا وغناء ولقاءات أحبة... استطاعت الحرب في العراق أن تحول ملامح بلاد الرافدين - بلاد الحضارة - إلى بلاد للخراب والدمار.

يعاني العراقيون ويتأوهون، يقامون وينتظرون طائر الحرية الذي ينطلق من تحت الرماد. لم ينته مسلسل القتل اليومي على الشاشات الفضائية التي تواطأت مع آلة القتل اليومية، فادمت قلوبنا وأرواحنا وأحلامنا



بالفرح.. ملعب السياسة مازال شاغراً لمزيد من الدماء والدموع والفوضى والعداب والهجرة والتفرقة بين أبناء الشعب العراقي... بين أبناء الجلفة الواحدة، أصبح الاقتتال عنواناً لأتون حرب تريدها الولايات المتحدة أن تطول ليطول بقاؤها، ونحن - المنفرجين - في ملعب السياسة

ساهمون واهمون محزونون صامتون، ولكن:

من قال إن الموت إذا كان هو الواقع سيكون هو المستقبل؟؟ فمن قلب الموت ومن قلب الدمار تنفست رثة الحياة ورثة الفرح من جديد، وتحول المنفرجون المحتبسون بالحزن، إلى متفرجين مهللين، إلى طائر الحرية الذي انطلق من ملعب الرياضة، انقلبت قواعد اللعبة جيداً، فاللاعب العراقي يلعب بهمة غير مسبوقة يدفعه ركام الآلام ودموع التكالى ينطلق، ويصيب الهدف، وينتصر، ويحمل لقب كاس الأمم الآسيوية. تغلو صرخات الفرح، فرح العراقيين، وفرح المنفرجين العرب والمناصرين لحرية واستقلال العراق في العالم بأسره، ولكنه الصراخ المفعم فرحاً وأملاً وفخراً بمن عطب آلة الحرب اليومية ولو لحين، من أزاح عن قلوب العراقيين ثقل التفرقة والاقتتال، فرح الشعب العراقي فرحاً واحداً، فرح الانتصار والعزة، فرح قوة الحياة، وفرح جميع أبناء الطوائف والمناطق من شمال العراق إلى جنوبه، نعم، لقد دب فرح مؤقت، ولكنه الفرح الذي كشف عميقاً أن واقع الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد، هو واقع مسموم وطارئ ولن يدوم طويلاً... ■ ■